TURAATHTECH

NABU
PROJECT

الشبكات والآثار ومستخدمو السوق السوداء

التقرير الفصلي (الربع الأول 2026)

10 أبريل 2026

ماديسون ليسون و يزيد الجنيني

مشروع NABU: الشبكات والآثار ومستخدمو السوق السوداء

التقرير الفصلي (الربع الأول 2026)

تاريخ النشر: 10 أبريل 2026

المؤلفان: ماديسون ليسون ويزيد الجنيني

تصميم التقرير: برونو أمادو

الاقتباس المقترح:
Leeson, M., & El Jinini, Y. (2026). *NABU Project: Networks, Antiquities, and Black-market Users. Quarterly Report (Q1 2026).* Porto: Turaath Tech Unipessoal, LDA.

المؤلف المراسل:
madison.leeson@turaath.tech

الموقع الإلكتروني :
www.turaath.tech/nabu-project

© Turaath Tech Unipessoal, LDA

www.turaath.tech

بورتو، البرتغال

جدول المحتويات

نبذة عن المؤلفين 4
الملخص التنفيذي 5
حول مشروع NABU 6
البيانات والمنهجية 8
الإطار القانوني 10
نظرة عامة على المنصة: "أثار" 12
دراسات الحالة 16
مؤشرات المخاطر والكشف المستقبلي 23
التوصيات 24
الخاتمة 26
المراجع 27

نبذة عن المؤلفين

أُعدّ هذا التقرير من قِبل شركة **"تراث تِك"**، وهي شركة بحث وتطوير تعمل في مجال يجمع بين التكنولوجيا وحماية التراث الثقافي. تركز "تراث تِك" على دراسة التجارة الإلكترونية في السلع الثقافية، وتطوير أدوات لجمع البيانات وتحليلها على نطاق واسع، ودعم الجهود المبذولة لتحديد شبكات الاتجار غير المشروع وتفكيكها. يجمع عملها بين المنهجيات التقنية، بما في ذلك استخراج البيانات من مواقع الويب وتحليلها، والخبرة المتخصصة في إدارة التراث الثقافي. من خلال مشاريع مثل "نابو"، تسعى "تراث تِك" إلى توفير رؤى عملية للباحثين وصناع السياسات وجهات إنفاذ القانون في شمال إفريقيا وغرب آسيا، مع المساهمة في الجهود الأوسع نطاقًا لتحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية.

الدكتورة **ماديسون ليسون** هي مديرة "تراث تِك" والباحثة الرئيسية في مشروع "نابو". تحمل شهادة دكتوراه في علم الآثار وفن التاريخ، مع التركيز على إدارة التراث الثقافي العراقي في القرن العشرين. يجمع بحثها بين التأريخ الأرشيفي والأساليب الحاسوبية لاستكشاف الطرق التي تُستغل بها السلع الثقافية لتحقيق مكاسب مالية وسياسية. سبق لها أن قادت فرق بحثية في مجال الصحافة الاستقصائية، وتواصل العمل في مجال يجمع بين البحث الأكاديمي والسياسات والتطوير التقني.

يزيد الجنيني هو مدير العمليات في مؤسسة "تراث تِك" والمؤلف المشارك لسلسلة تقارير مشروع "نابو". يشرف على الاستراتيجية التنظيمية والشراكات وتنفيذ المبادرات البحثية. ويركز عمله على تحويل مخرجات البحث إلى أطر عمل تشغيلية واستراتيجية، بما في ذلك تطوير الشراكات والتعاون المؤسسي الذي يدعم استدامة عمل "تراث تِك" وتأثيره.

الملخص التنفيذي

مشروع NABU هو مبادرة بحثية تستمر 12 شهرا تمتد عبر عام 2026 ومكرسة لتوثيق تداول الثقافة المادية من العراق عبر الإنترنت المفتوح. تركز المرحلة الأولى من المشروع، التي يغطيها هذا التقرير، على سوق "أثار" الإلكتروني السعودي الأمريكي، الذي يصف نفسه بأنه "أول سوق عربي لشراء وبيع القطع الأثرية القديمة".[1]

يهدف مشروع NABU إلى معالجة فجوة الموارد التي تواجه سلطات إدارة التراث العراقية، مثل شرطة الآثار ومجلس الدولة للآثار والتراث، في مراقبة المصادر الإلكترونية على نطاق واسع. من خلال جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات المتاحة للجمهور، يسعى المشروع إلى إنتاج وثائق منظمة، وتحديد البائعين والقوائم عالية المخاطر، وتوليد معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ لصالح الشركاء العراقيين. ركزت الأبحاث على قوائم القطع التي يعرضها البائعون على أنها قديمة أكثر من 200 عام أو ذات أهمية ثقافية أو فنية خاصة، والتي تخضع لذلك للتشريع العراقي لحماية الآثار (قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002).

النتائج الرئيسية

كشف تحليل منصة "أثار" حتى مارس 2026 عن سوق متعدد الطبقات حيث يتركز النشاط بين نواة صغيرة من البائعين:

تركيز البائعين: من بين 22,161 "البائعين و المتاحف" مسجل (حسابات بائع)، لم يدرج 84٪ (18,625 حسابا) أي منتجات، وفقط 0.24٪ (53 حسابا) أدرجت 10 أشياء أو أكثر. يشير هذا التوزيع طويل الذيل إلى أن عددا قليلا من البائعين ذوي الحجم الكبير يدفعون حصة كبيرة بشكل غير متناسب من إجمالي العرض.

التوزيع الجغرافي: لم يعثر على أي من حسابات البائعين ذات الحجم الكبير (التي تحتوي على 10 قوائم أو أكثر) مقرها في العراق. يتركز البائعون ذوو الحجم الكبير في عدد قليل من المراكز الجغرافية، مع سيطرة جمهورية مصر بفارق كبير.

نمو وتركيز القائمة: خلال فترة جمع البيانات (2 فبراير حتى 2 مارس 2026)، زادت القوائم النشطة بنسبة 6.9٪ (من 5,533 إلى 5,917). كان هذا النمو مركزا بشكل كبير في المواد النقدية ومواد الطوابع (العملات والطوابع)، مما زاد حصتهم السوقية من 46.7٪ إلى 49.3٪.

وجود البائع العراقي: من بين 5,917 إدراجا تم جمعها، تم نشر 46 فقط من قبل حسابات بائعين مقرها العراق؛ ومن بين هذه، تم الإبلاغ عن 24 منها من خلال المراجعة اليدوية على أنها قد تكون في انتهاك للقانون العراقي 55 (2002).

دراسات الحالة ومؤشرات المخاطر

تم تحديد أربع دراسات حالة تحتوي على مؤشرات 'علامة تحذير' تتوافق مع نشاط غير قانوني محتمل موجود بدرجات متفاوتة عبر مجموعة البيانات بأكملها:

الحالة 1: القرآن الكوفي المزعوم الذي يعود إلى ألف عام. تم نشر هذا الإعلان من قبل بائع سابق AS-06 وأظهر غياب مستندات المصدر وهيكل تسعير غير رسمي (لا يوجد سعر طلب مدرج مع طلب البائع الاتصال المباشر من المشترين المحتملين).

الحالة 2: بائع متعدد القطع مع مؤشرات لمسافات طويلة. ملف البائع AS-09 يبدو أن مقره في العراق، لكنه قدم رقم هاتف إسباني للمشترين المحتملين. تحتوي القائمة على تجميع غير معتاد لعدة أشياء متنوعة ومؤشرات على وجود رابط دولي، مما يشير إلى عمليات عابرة للحدود.

الحالة 3: بائع متعدد العملات مع مؤشرات إقليمية. أدرج البائع AS-10 موقعه ك "سوريا، العراق، لبنان، تركيا" مع رقم هاتف سوري. يشير هذا إلى وجود مجال تجارة مركزة إقليميا، مما يتيح بيع عدة عملات من فترة الإيلخانيين.

الحالة 4: قائمة متعددة المنصات ل "كتاب قديم". تم نشر هذا الإعلان من قبل عضو حديث في "أثار" (بعد أن فتح حسابه في يناير 2026) وكان هو الإدراج الوحيد بين الذين تم فحصهم والذي تم نشره في منصة أخرى. شارك البائع AS-18 العنصر في مجموعة فيسبوك موجهة للنهب، مما يشير إلى محاولة إما لتقنين الشيء، أو الحصول على مزيد من المعلومات عنه، أو تحديد مشتري محتمل.

[1]Athar, “Athar - the First Arab Market for Buying and Selling Ancient Artifacts,” Athar, 2020a, https://atharsale.com/.

استنادا إلى مجموعة بيانات البحث ومؤطره بدراسات الحالة، حدد التقرير مجموعة موحدة من عشرة مؤشرات مخاطر لاكتشاف القوائم المستقبلية التي قد تكون غير قانونية، بما في ذلك تمثيل القطعة كأثر قديم، وغياب المصدر، ومعلومات وصفية/فوتوغرافية محدودة، وتسعير غير رسمي، ووجود مؤشرات روابط دولية.

التوصيات الرئيسية

يقدم التقرير توصيات مستهدفة لمختلف أصحاب المصلحة. بالنسبة للمنصة "أثار"، نوصي بتطبيق التحقق من الهوية ومتطلبات أكثر صرامة للبائعين الذين يدرجون الآثار وتطوير إجراءات لتبادل المعلومات مع السلطات الوطنية والدولية. بالنسبة لصانعي السياسات والجهات التنظيمية في السعودية (بصفتها الولاية القضائية الحاكمة ل"أثار")، نقترح مطالبة المنصات بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة لقوائم الممتلكات الثقافية، بما في ذلك متطلبات الحد الأدنى من المعلومات. بالنسبة للجهات المعنية بالتراث الثقافي في العراق، نوصي بإعطاء الأولوية للمنصات التي لديها حضور أقوى للبائعين في العراق على حساب "أثار"، مع اعتماد إطار مراقبة قائم على المؤشرات لإعطاء الأولوية للتحقيقات في الأنشطة غير المشروعة المحتملة على أي منصة.

حول مشروع NABU

مشروع NABU هو مبادرة بحثية تستمر 12 شهرا (يناير-ديسمبر 2026) توثق تداول الثقافة المادية القديمة والإسلامية التي نشأت في العراق عبر الإنترنت المفتوح.

غالبا ما تفتقر سلطات إدارة التراث في العراق - بما في ذلك شرطة الآثار، الهيئة العامة للآثار والتراث (SBAH)، ومسؤولي المتاحف - إلى الموارد اللازمة لمراقبة المصادر الإلكترونية المفتوحة على نطاق واسع. يعالج مشروع NABU هذه الفجوة من خلال جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات المتاحة للجمهور، وإنتاج مجموعات بيانات منظمة ومخرجات تحليلية توسع توثيق الثقافة المادية العراقية وتدعم البحث في القطع التي تم إزالتها من سياقاتها الأثرية والتاريخية.

يرد المشروع على قضية أوسع في توثيق القطع الأثرية العراقية: بينما تنتشر أعداد كبيرة من القطع الثقافية على الإنترنت، فإن العديد منها غير مسجل بشكل جيد أو غائب تماما عن السجلات التاريخية. ركزت الأبحاث السابقة بشكل كبير على منصات التواصل الاجتماعي الكبرى، والأسواق الناطقة بالإنجليزية، ودور المزادات المؤسسة.[2] على النقيض من ذلك، يبحث مشروع NABU في المنصات المتخصصة التي تعمل بشكل أساسي باللغة العربية وتخدم مجتمعات المستخدمين الإقليمية. يتكون المشروع على أربعة أرباع، يركز كل منها على منصة مختلفة، وتحلل المرحلة الأولى من المشروع (المعروضة في هذا التقرير) سوق "أثار" الإلكتروني – الذي يصف نفسه بأنه "السوق العربي الأول لـ بيع وشراء المقتنيات الأثرية القديمة."[3]

لا يصدر المشروع أحكاما بشأن أصالة القطع الأثرية، لكنه يعطي الأولوية للقطع التي يمثلها البائعون بأنها قديمة أكثر من2002 عام وبالتالي تخضع للقانون رقم 55 (2002) الخاص بالآثار والتراث العراقي. يركز البحث على القطع الأثرية المنسوبة إلى العراق أو التي يقدمها البائعون المقيمون في العراق، والتي تمتد عبر فترات قديمة وإسلامية. تشمل هذه العملات المعدنية، والمنحوتات النذرية، والسيراميك، والأعمال المعدنية، والمخطوطات، من بين أنواع أخرى من القطع، وغالبا ما تعرض بأسعار متاحة للمشترين الدوليين.

الجوهر المنهجي للمشروع هو جمع البيانات المنهجية وهيكلتها من المواقع العامة باستخدام أجهزة جمع البيانات المبنية على بايثون. تجمع هذه الأدوات المعلومات من آلاف الإدراجات، بما في ذلك وصف الاغراض، معرفات البائعين، الأسعار، بيانات النشر الوصفية، التعليقات، والمراجع إلى المصدر والجغرافيا والمواد والفترات التاريخية.

ثم يتم تحليل البيانات مع وضع الأهداف التالية للمشروع في الاعتبار:

- حدد 100 بائع فريد يشاركون في بيع القطع الأثرية العراقية عبر الإنترنت
- تحديد مؤشرات المخاطر لتوجيه آلية آلية للإبلاغ عن القوائم المشبوهة
- إنتاج معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ للشركاء العراقيين، تجمع في تقارير ربع سنوية

ابتداء من هذا التقرير، سيولد مشروع NABU مجموعة متزايدة من الوثائق المنظمة (باللغتين الإنجليزية والعربية) حول القطع الأثرية العراقية المنتشرة على الإنترنت. من خلال تسجيل ليس فقط الأشياء نفسها بل أيضا الطرق التي يتم وصفها ووضعها في سياقها، يساهم المشروع في جهود أوسع علمية وسياسية لفهم وحماية التراث المادي للعراق والمنطقة الأوسع.

يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول المشروع على www.turaath.tech/nabu-project.

[2]Amr Al-Azm and Katie A. Paul, “Facebook’s Black Market in Antiquities: Trafficking, Terrorism, and War Crimes,” Antiquities Trafficking and Heritage Anthropology Research (ATHAR) Project, June 2019; Neil Brodie and Palmyre Manivet, “Cylinder Seal Sales at Sotheby’s and Christie’s (1985–2013),” *Journal of Art Crime* 17 (2017): 3-16; Oya Topçuoğlu, “Small Finds, Big Values: Cylinder Seals and Coins from Iraq and Syria on the Online Market,” *International Journal of Cultural Property* 26 (2019): 239-263.

[3]Athar, 2020a.

البيانات والمنهجية

يستند هذا التقرير إلى بيانات جمعت خلال الربع الأول من عام 2026 كجزء من جهد أوسع لتوثيق تداول الثقافة المادية العراقية عبر الإنترنت. تم جمع البيانات من موقع "أثار" باستخدام أداة جمع ويب بسيطة تعتمد على بايثون. تم تطوير الأداة لاحترام عمل منصة المصدر؛ منع تحديد المعدل تحميل المضيف ولم تتخذ أي تدابير تفادي للوصول إلى البيانات الخاصة أو المقيدة. تتكون مجموعة البيانات الناتجة من قوائم الأغراض، وتفاصيل حساب البائع، وسلوك تفاعلي مثل التعليقات، و'الإعجابات'، و'قوائم الرغبات'. كانت الأداة تلتقط بشكل منهجي كميات كبيرة من المحتوى المتاح للجمهور، تلتها مراجعة يدوية سمحت بفحص دقيق للمنشورات ذات الصلة، والتحقق من أنواع الأشياء، وتحديد الأنماط التي لا يمكن اكتشافها بسهولة من خلال الطرق الآلية فقط.

تم جمع البيانات من فئات الأغراض التالية، والتي تبين أنها الأكثر احتمالا لتحتوي على قوائم ذات صلة بالدراسة الحالية:

- المجوهرات والإكسسوارات
- الكتب والمخطوطات
- لوحات وحرف يدوية قديمة
- العملات والطوابع القديمة
- متفرقات
- التحف (فئة فرعية من 'اثاث و تحف منزلية قديمة')

تتضمن مجموعة البيانات أشياء أثرية وتاريخية ومعاصرة. ورغم أن ليس كل المواد تثير مخاوف قانونية أو أخلاقية واضحة، إلا أن إدراجها مهم لفهم الأنظمة الأوسع التي تتداول فيها المواد غير المشروعة.[4]

كما هو الحال مع جميع الأبحاث المبنية على البيانات المفتوحة، تعكس مجموعة البيانات ما هو متاح للجمهور بدلا من النطاق الكامل للنشاط. المعاملات المكتملة، والاتصالات خارج المنصة، والمحتوى الخاص لا تزال خارج نطاق هذه الدراسة. لذا يجب فهم النتائج المقدمة هنا على أنها مؤشرات على أنماط قابلة للملاحظة بدلا من توثيق شامل للمهنة. لتقييم نمو المنصات والتحولات في توزيع القوائم خلال فترة البحث، تم جمع البيانات في ثلاث جولات (2 فبراير، 16 فبراير، و2 مارس 2026). تستند النتائج المقدمة في هذا التقرير إلى أحدث مجموعة بيانات (2 مارس 2026)، إلا إذا ذكر ذلك.

الضمانات الأخلاقية والقانونية

تم إعداد هذا التقرير ومجموعة البيانات المصاحبة له لتقليل الضرر المحتمل وضمان الامتثال للأطر القانونية المعمول بها. تم جمع جميع البيانات من منصات إلكترونية متاحة للجمهور لأغراض بحثية غير تجارية. تم إجراء جمع البيانات على الويب في الأردن، مستهدفا منصة مقرها السعودية، نيابة عن شركة مسجلة في البرتغال. لم تتضمن العملية تجاوز الحمايات التقنية، أو الوصول إلى الحسابات الخاصة، أو انتهاك أي قوانين معروفة، وركزت فقط على المحتوى المرئي لأي مستخدم. لا توجد روابط مباشرة إلى القوائم، ولم يتم تضمين أي معلومات شخصية محددة في التقرير أو مجموعة البيانات. عند الضرورة، تم تعميم أو حذف التفاصيل عمدا لتجنب الترويج أو تسهيل تداول المواد التي قد تكون غير مشروعة عن غير قصد. تم استخدام أسماء مستعارة لمعرفات البائع في مجموعة البيانات: بينما يحافظ ذلك على القدرة على تتبع أنماط النشاط عبر عدة إدراجات، فإنه يمنع النسبة إلى أفراد يمكن التعرف عليهم.

الصور التي أعيد إنتاجها في هذا التقرير من القوائم الإلكترونية تم تشويشها أو إخفاء جزئي. يتم الهدف فقط من إدراجها لتوثيق وجود وعرض القوائم التي تم تحديدها أثناء المراقبة. تم تقليل التفاصيل البصرية لمنع الترويج أو الاستخدام التجاري، وتقدم الصور فقط كدليل سياقي للتحليل.

تضمن هذه الإجراءات مجتمعة التزام المنهجية وعرض البيانات بممارسات البحث المسؤولة، واحترام الخصوصية، والبقاء ضمن حدود المعايير القانونية والأخلاقية عبر الولايات القضائية المعنية.

[4]Madison Leeson et al., “RITHMS Digital Platform: Social Network Analysis for Intelligence-Led Policing of Cultural Heritage Crime,” In *Researching a Rigged Game: Digital Approaches to Tracing the Illicit Trade in Cultural Objects*, edited by Emiline Smith and Summer Austin, 89-129, Cham: Springer, 2025a.

توفر البيانات

جميع البيانات العامة التي تقوم عليها هذا التقرير - بما في ذلك مجموعة البيانات وسكريبتات بايثون - أصبحت متاحة بشكل علني عبر الإنترنت. يهدف ذلك إلى دعم الشفافية، وقابلية التكرار، والبحث الإضافي حول تداول المواد الثقافية في البيئات الرقمية.

https://github.com/turaath-tech/nabu-project

ومع ذلك، كما ذكر أعلاه، تم استبعاد بعض حقول البيانات، بما في ذلك الإدراج المباشر وروابط الصور، من مجموعة البيانات العامة لتقليل خطر تتبع أو إعادة تدوير الأغراض. تم هيكلة مجموعة البيانات لدعم تحليل الأنماط والسلوكيات، بدلا من تحديد القوائم الفردية. يمكن توفير نسخة غير مقيدة من مجموعة البيانات للسلطات المختصة، والباحثين المؤهلين، وأصحاب المصلحة في إدارة التراث عند الطلب، وتشمل عناوين URLs وصور URLs ومعلومات تعريفية مرتبطة بحسابات البائعين.

الإطار القانوني

لتعريف ما يشكل النشاط 'المشروع' و'غير المشروع' في هذا السياق ولتوجيه مراقبة القوائم الإلكترونية التي قد تكون إشكالية، يوضح هذا القسم بإيجاز الإطار القانوني الذي يحكم تداول السلع الثقافية في العراق.

الإطار القانوني العراقي لحماية وملكية وتجارة التراث الثقافي يستند إلى القانون الوطني ومستندا إلى المعايير الدولية. قانون الآثار والتراث رقم 55 لعام 2002 هو القانون الرئيسي الذي ينظم القطع الأثرية والتراثية. بموجب هذا القانون، تعتبر جميع الآثار في العراق (المعرفة بأنها أشياء منقولة وغير منقولة يزيد عمرها عن 200 عام والمواد التراثية التي تقل عن 200 عام ذات قيمة تاريخية أو وطنية أو دينية أو فنية) ملكية للدولة ما لم تكن مسجلة رسميا لدى الهيئة العامة للآثار والتراث (SBAH) قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002).

ينص القانون رقم 55، وخاصة المادتان 17 و22، على أن حيازة وبيع وإهداء ونقل وإزالة الآثار أو المواد التراثية دون إذن خطي وتسجيل مناسب تنتهك القانون العراقي. كما يحظر صراحة بيع أو تصدير الآثار والتراث الثقافي من العراق إلا في ظل ظروف محددة ضيقة (مثل الأغراض الرسمية للبحث أو الحفظ أو المعارض المعتمدة).

بالإضافة إلى القانون المحلي، فإن العراق طرف في الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. على سبيل المثال، صدق العراق على اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970)، التي تلزم الدول الأطراف بحظر ومنع التجارة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية والتعاون في استرداد وإعادة المواد المصدرة بشكل غير قانوني.[5] ينفذ تشريع العراق لعام 2002 جوانب من هذه الالتزامات، معززا الحظر على التحويلات غير المصرح بها وأسس آليات للمصادرة والعودة إلى الوطن عندما يثبت الترحيل غير القانوني.

فيما يتعلق بإنفاذ القانون، تشرفSBAH بشكل أساسي على التنفيذ والتطبيق لقوانين الآثار، التي تنظم المواقع الأثرية والمتاحف وتداول الممتلكات الثقافية، وتحدد ما يعتبر شرعيا أو غير قانوني. تنفذ شرطة الآثار العراقية فرض القانون على الأرض من قبل شرطة الآثار العراقية، وهي وحدة متخصصة مكلفة بمنع النهب، والتحقيق في الاتجار، ودعم المصادرات (قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002). يأتي الدعم الأوسع من وزارة الداخلية وهيئة الجمارك العراقية، اللتين تتولان التحقيقات الجنائية ومراقبة الحدود. معا، تنفذ هذه الهيئات الإطار القانوني العراقي لحماية التراث، رغم أن التنفيذ قد يختلف حسب القدرة والظروف المحلية.

بشكل جماعي، يوفر هذا الإطار القانوني أساسا للتمييز بين النشاط التجاري القانوني والسلوك المشبوه أو غير المشروع المحتمل. فهم هذه المعايير القانونية أمر ضروري لتفسير بيانات الأسواق الإلكترونية بطريقة تتماشى مع الحماية القانونية والدولية للممتلكات الثقافية العراقية.

معالجة الأصالة والأغراض المزيفة المحتملة

لا يمكن تحديد الأصالة بشكل قاطع من بيانات الإدراج المتاحة للجمهور. لا نقوم بإجراء فحوصات جسدية أو اختبار مواد أو التحقق المستقل من أصل أي أشياء. وبالتالي، لا يتم اتخاذ أي تحديد نهائي حول ما إذا كان الشيء حقيقي أو منهوب أو مزيفا. بدلا من ذلك، يتم تقييم القوائم باستخدام مؤشرات مخاطر ملحوظة وتعامل مع كيفية عرضها من قبل البائع. يتم تقييم القطع التي توصف بأنها آثار أصلية وفقا لمتطلبات القانون العراقي، الذي يقيد بيع وتصدير الآثار التي يزيد عمرها عن 200 عام ويفترض ملكية الدولة في غياب تسجيل قانوني. إذا تم تقديم القطعة كأثر ولكنها في الواقع مزورة، فإن ذلك ينتهك أيضا القانون رقم 55 (2002)، وخاصة المادة 22 التي تنص على " لا يجوز تزوير أو تقليد المادة الاثرية "; وبالتالي، يظل تداول النسخ المقلدة والمزورات المحتملة ذا صلة تشغيلية، وقد يخفي أنماط التجارة غير المشروعة ويعقد تقييم التنفيذ.

القوائم الموصوفة صراحة كنسخ حديثة أو نسخ أو تقليد لا تستثنى من التحليل. ورغم أن هذه قد تعكس تصنيعا حديثا حقيقيا، إلا أنها قد تساعد أيضا في تقليل التدقيق أو خلق غموض حول الأشياء الأصلية ذات الأصل غير المشروع. يتم تقييم هذه القوائم في سياقها، بما في ذلك سلوك البائع، وأنماط التسعير، ونشاط النشر المتقاطع.

[5]UNESCO, “Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property.,” Unesco.org (UNESCO, November 14, 1970).

طوال هذا التقرير، يعامل غياب المصدر أو تفويض التصدير أو الوثائق كمؤشر على المخاطر. أحد حقول البيانات المنظمة ل"أثار" يسأل: " هل يوجد شهادة تقييم للقطعة؟ " ويجب أن يشير كل إدراج إلى رد إيجابي أو سلبي. ومع ذلك، من غير الواضح ما المقصود ب " شهادة تقييم " وما إذا كان يشير إلى وثائق تؤكد أصالة أو حالة الشيء، أم إلى مواد أخرى تثبت المصدر أو حقوق الملكية أو حق التصدير أو البيع.

تذكر "أثار" أيضا "سياسة المواد المحظورة" في شروطها وأحكامها التي يجب على المستخدمين الالتزام بها، لكن لا توجد معلومات إضافية حول هذه السياسة على المنصة.[6]

وأخيرا، يؤطر هذا التقرير النتائج من منظور "مؤشرات تتوافق مع التجارة غير المشروعة المحتملة"، بدلا من استنتاجات تصنيفية. يطبق المشروع إطارا تحليليا منظما قائم على المخاطر يركز على المؤشرات السلوكية والوثائقية بدلا من الأحكام الملموسة.

[6]Athar, “Terms and Conditions,” Athar, 2020b, https://atharsale.com/terms-conditions.

نظرة عامة على المنصة: "أثار"

"أثار"، هو سوق إلكتروني حيث يعرض المستخدمون المعتمدون الأشياء المعروضة للبيع في إحدى الفئات التالية: " اثاث و تحف منزلية قديمة ", و" عملات و طوابع قديمة ", و" لوحات و أعمال يدوية قديمة ", و" كتب و مخطوطات ", و" مجوهرات و اكسسوارات "، و" سيارات قديمة "، و" متفرقات ". سلطة إدارة المنصة غير واضحة، لكن شروط وأحكام الموقع تشير إلى الالتزامات القانونية للمملكة العربية السعودية، لذا من المرجح أن يكون مسجلا في السعودية و/أو يديره فريق سعودي.[7] يتضمن تذييل الموقع الإلكتروني العنوان " احدى مشاريع مجموعة إتقان "، لكن من غير الواضح أيضا ما إذا كان هذا يعني ملكية أو إدارة أو مجرد تطوير تقني لمنصة التجارة الإلكترونية. لتجنب الافتراضات الخاطئة حول الملكية أو الانتماء، نشير إلى كل من الموقع الإلكتروني والسلطة الإدارية باسم "أثار" طوال هذا التقرير، مع التمييز بين المنصة والمالك عند الحاجة.

حتى 16 فبراير 2026، يوجد 22,161 " البائعين و المتاحف " على معرض "أثار"، تمثل حسابات البائعين. 84٪ (18,625) لم يدرجوا أي أغراض، بينما 12.5٪ (2,771 حسابا) أدرجوا غرض واحدا فقط. فقط 0.24٪ (53) أدرجوا 10 أشياء أو أكثر؛ لأغراض البحث في سلوك الاتجار، هذه القضايا مهمة بشكل خاص لأنها تمثل بائعين ذوي حجم كبير. ومع ذلك، أظهر التحليل اليدوي أن أيا من هذه الحسابات ذات الحجم الكبير لا يوجد في العراق، مما يشير إلى أنه رغم أن " أثار" منصة شعبية ونشطة، إلا أنه لا يبدو مكانا شائعا للتجار العراقيين.

يوضح الجدول 1 عدد البائعين المجمعين حسب حجم الإدراج لكل حساب يحتوي على 10 قوائم أو أكثر. يمثل كل صف مجموعة من حسابات البائعين التي تحتوي على نفس عدد القوائم: العمود الأول يشير إلى عدد الحسابات التي تقع ضمن تلك المجموعة، والعمود الثاني يشير إلى عدد القوائم لكل حساب، والعمود الثالث يوضح مكان وجود هؤلاء البائعين. على سبيل المثال، هناك حساب بائع واحد يحتوي على 219 قائمة، ويقع مقره في مصر؛ وبالمثل، هناك ثلاثة حسابات لكل منها 17 قائمة، وتقع في السعودية وسوريا ومصر. اكتشفنا خلال فحص يدوي للمصدر أن عدد القوائم التي يعرضها كل متجر يختلف في صفحة هبوط المتجر مقارنة بملف حساب كل بائع؛ من الممكن أن يكون هذا التناقض بسبب القوائم المعطلة التي لم يتم تحديثها في ملفات البائعين. لأغراض هذا البحث، اخترنا استخدام الرقم الموضح في صفحة المتجر الرئيسية، والذي من المفترض أنه يشمل أيضا القوائم المحذوفة.

# من البائعين	# من القوائم	التوزيع الجغرافي
1	219	مصر
1	126	المغرب
1	91	تركيا
1	86	مصر
1	84	المملكة العربية السعودية
1	57	مصر
1	53	مصر
1	46	الأردن
1	45	المملكة العربية السعودية
1	41	مصر
1	39	مصر
1	37	مصر
1	33	مصر
3	32	المغرب؛ مصر (2)
1	29	مصر
1	27	فنلندا
1	25	المملكة العربية السعودية
1	24	المملكة العربية السعودية
2	23	مصر؛ المملكة العربية السعودية
1	22	الجزائر
2	20	مصر (2)
4	19	المملكة العربية السعودية; مصر (2)؛ الأردن
2	18	النمسا؛ مصر
3	17	المملكة العربية السعودية; سوريا; مصر
3	15	مصر؛ المكسيك؛ الجزائر
5	14	السعودية (2)؛ مصر (2)؛ المغرب
2	13	اليمن; المملكة العربية السعودية
6	12	مصر (2)؛ سوريا (2)؛ الأردن (2)
5	11	السعودية (2)؛ مصر (2)؛ الأردن
4	10	مصر (2)؛ سوريا; النمسا
5	9	
16	8	
14	7	
18	6	
24	5	
74	4	
142	3	
413	2	
2,771	1	
18,625	0	

الجدول 1. حسابات بائعي " أثار" مجمعة حسب حجم الإدراج، مع توزيع جغرافي للحسابات التي تحتوي على 10 قوائم أو أكثر.

[7] Athar, 2020b.

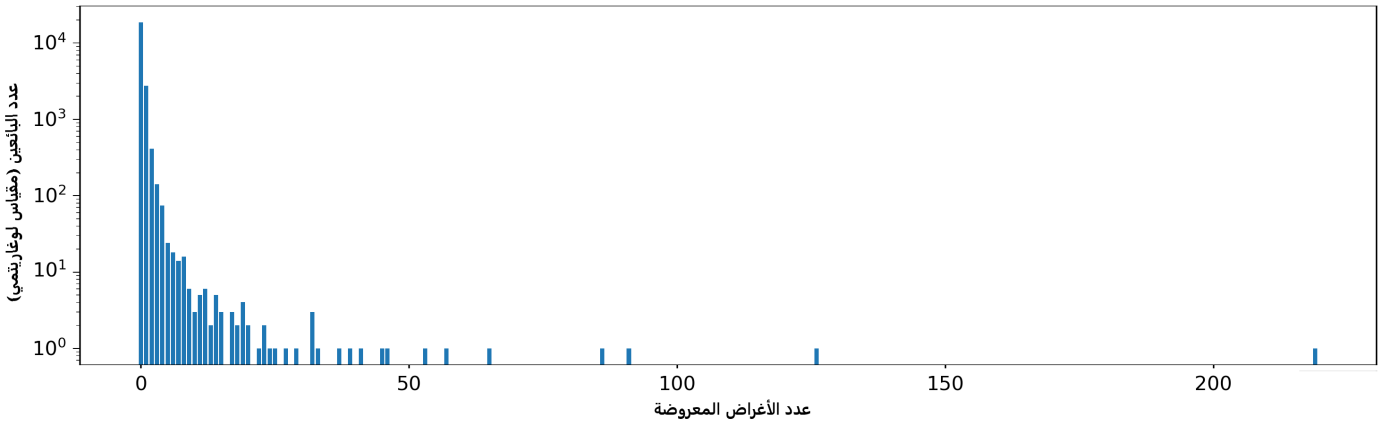

الشكل 1. توزيع بائعي "آثار" حسب عدد القوائم (مقياس لوغاريتمي). ماتبلوتلب.

يظهر توزيع القوائم في معرض "آثار" نمطا مائلا بشدة نحو اليمين وذيل طويل حيث قام الغالبية العظمى من البائعين (99.1٪) بإدراج ثلاثة أشياء أو أقل (الشكل 1). من المرجح أن هؤلاء أفراد يبيعون أشياء بشكل انتهازي (ربما تم توريثها أو العثور عليها أو الحصول عليها بشكل غير مصادف) بدلا من كونهم مهربين منظمين. بشكل عام، يتميز التوزيع بنسبة كبيرة من الحسابات غير النشطة وتركيز معتدل في الطبقة العليا حيث يشكل أقلية صغيرة جدا (0.24٪) نسبة كبيرة بشكل غير متناسب من إجمالي القوائم (26.5٪). بعبارة أخرى، معظم الحسابات على المنصة هي مشاركون بحجم منخفض أو غير نشطين فعليا، بينما يشكل عدد قليل من الجهات ذات الحجم الكبير جزءا كبيرا من العرض الكلي.

من منظور المراقبة والتنفيذ، يشير التوزيع إلى أن التدقيق المستهدف للبائعين ذوي الحجم الكبير سيؤدي إلى تأثير غير متناسب. إذا كان نسبة صغيرة من البائعين تمثل حصة كبيرة من الإدراجات، فقد يكون تركيز الموارد التحليلية والامتثال على هذه العقد أكثر كفاءة من المراقبة المنتشرة عبر آلاف الحسابات منخفضة الحجم. ومع ذلك، يرى كامبل (2013) أنه، نظرا لأن الفاعلين في تجارة السلع الثقافية غير المشروعة قابلون للتبادل نسبيا، فإن إزالة الأفراد الرئيسيين لن يكون لها التأثير المطلوب على حجم التجارة. بل يشير إلى تأثير المراقبة والتنفيذ الأكبر للمواقع التي يتواصل فيها الفاعلون في التجارة غير المشروعة – وفي هذه الحالة، الأسواق الإلكترونية. "نظرا لأن الشبكات تفتقر إلى سلطة مركزية للقطع من الرأس"، يقترح، "يمكن محاربتها بإزالة الأماكن التي يتفاعل فيها المجرمون، وبالتالي قطعهم عند الأقدام".[8]

العدد الكبير من الحسابات التي لا تسرد أي أغراض يشير إلى وجود طبقة كبيرة من المستخدمين غير النشطين. قد يعكس هذا التسجيل المضارب أو فقدان المنصات (الحسابات المهجورة)، كما يعزز أن التداول النشط يتركز بين مجموعة صغيرة نسبيا من المستخدمين الملتزمين.

بشكل عام، يتماشى التوزيع بشكل وثيق مع الديناميكيات المعروفة لأسواق السلع الثقافية عبر الإنترنت: هيكل طبقي، ونواة مركزة من الجهات ذات الحجم الأعلى، وهامش واسع من البائعين منخفضي الحجم وغالبا انتهازيين يعملون ضمن منصة تقلل الحواجز أمام الدخول وتفتت رؤية سلاسل التوريد العليا.[9]

[8]Peter B. Campbell, “The Illicit Antiquities Trade as a Transnational Criminal Network: Characterizing and Anticipating Trafficking of Cultural Heritage,” *International Journal of Cultural Property* 20, no. 02 (2013): 134.

[9]Neil Brodie et al., *Illicit Trade in Cultural Goods in Europe—Characteristics, Criminal Justice Responses and an Analysis of the Applicability of Technologies in the Combat against the Trade: Final Report* (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019); Campbell, 2013; Matthew Sargent et al., *Tracking and Disrupting the Illicit Antiquities Trade with Open-Source Data* (Santa Monica: RAND Corporation, 2020).

حسابات البائعين ذات الحجم الكبير (≤10 إدراج) ليست موزعة بالتساوي عبر الدول الناطقة بالعربية، بل تتركز في عدد قليل من المراكز الجغرافية (الشكل 2). تهيمن مصر بفارق كبير، تليها السعودية، ومن مسافة ما، الأردن وسوريا والمغرب. يشير هذا التجميع إلى أن النشاط المستمر وعالي الحجم أكثر احتمالا للحدوث في سياقات وطنية محددة حيث يكون التجارة عبر الإنترنت في السلع الثقافية أكثر وضوحا، وربما تطبيع، أو أكثر قابلية للتنفيذ من الناحية اللوجستية. في حالة مصر، يشير حجم المشاركة إلى سوق "آثار" إلكتروني بارز حيث يعمل البائعون بكميات كبيرة وبثبات نسبي. قد يشير بروز السعودية، باعتبارها الدولة المضيفة الظاهرة لمنصة "آثار"، إلى دور كبيئة سوقية بدلا من سياق المصدر، حيث يستخدم البائعون المنصة كوسيلة للوصول إلى المشترين.

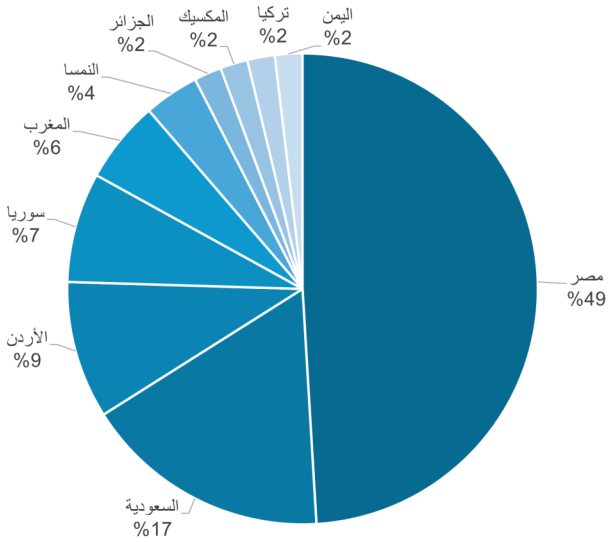

الشكل 2. التوزيع الجغرافي لحسابات بائعي "آثار" التي تحتوي على 10 قوائم أو أكثر.

كما ذكر، لا توجد حسابات بائعين ذات حجم كبير على أنها مقرها في العراق. بل من المرجح أن يشارك البائعون في العراق بكميات أقل، وغالبا ما يعرضون قطعة واحدة فقط. بينما وثقت الأبحاث السابقة في هذا المجال تورط أفراد ووسطاء انتهازيين في التجارة غير المشروعة في العراق،[10] يشير التفاوت بين حجم النشاط المبلغ عنه في هذه الدراسات وما تم توثيقه في هذا التقرير إلى أن المشاركين العراقيين في التجارة غير المشروعة يعتمدون على أماكن أخرى غير "آثار" في عملياتهم.

غياب البائعين العراقيين ذوي الكميات الكبيرة يشير إلى أن "آثار" من غير المرجح أن يستحق تحقيقا مستهدفا من قبل السلطات العراقية. ومع ذلك، فإن تركيز الحسابات ذات الحجم الكبير في مصر والسعودية، وكذلك في دول أخرى ذات تجمعات أصغر ولكن ملحوظة، يشير إلى أن ذلك قد يكون ذا أهمية فورية أكبر لهيئات التنفيذ العاملة في تلك المناطق. أشار الخابور 2023: xviii إلى مصر والسعودية كنقاط عبور للسلع الثقافية غير المشروعة القادمة من أماكن أخرى في المنطقة، مما يشير إلى أن التحقيق ومراقبة البائعين في هذه الدول قد يساعد في تحديد القطع الأثرية التي قد تكون قد تم الاتجار بها. وهذا يشير أيضا إلى قيمة التعاون عبر الحدود، خاصة بين السلطات العراقية ونظرائها في الدول المجاورة مثل السعودية والأردن وسوريا، حيث يمكن تداول وبيع الأشياء ذات الأصل العراقي.

تصنيفات الأغراض

تم جمع البيانات في ثلاث مراحل من كل من الفئات المستهدفة الست التي تم تحديدها على أنها ذات صلة بأغراض المشروع. أما الجولة الأولى من جمع البيانات، التي أجريت في 2 فبراير 2026، فقد استرجعت 5,533 قائمة نشطة عبر جميع الفئات. تم إعادة جمع البيانات في 16 فبراير 2026، حيث تم العثور على جميع القوائم التي تم جمعها سابقا باستثناء ست لا تزال نشطة، بالإضافة إلى 187 إضافية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن بعض القوائم الإضافية البالغ عددها 187 قد تكون نشطة بالفعل في 2 فبراير، لكنها لم يكن بالإمكان جمعها لأسباب تقنية مختلفة، بما في ذلك انتهاء مهلة الخوادم، ومشاكل في تنسيق صفحات الويب، ومشاكل أخرى في الخلفية. ظهرت هذه الإمكانية بعد أن واجهت عملية إعادة الكشط في 16 فبراير مشاكل تقنية أثناء محاولتها جمع بيانات عن 187 إدراجا 'جديدا'، لم يكن بنجاح من 139 منها سوى كشط، مما أدى إلى إجمالي جديد بلغ 5,672 إدراجا. تم إعادة جمع البيانات للمرة الثالثة والأخيرة في 2 مارس 2026. تمت إزالة 37 من القوائم السابقة خلال الأسبوعين الفاصلين، وأضيفت 286 إدراجا إضافيا. بعد إعادة الجمع (وتخطي خمسة قوائم بها مشاكل تقنية)، بقي لدينا 5,917 إدراجا نهائيا للتحليل.

الفئة	2 فبراير 2026	16 فبراير 2026	2 مارس 2026
مجوهرات واكسسوارات	604	607 (+0.5٪)	612 (+0.82٪)
نسبة مئوية من الإجمالي	*%10.92*	*%10.7*	*%10.34*
كتب ومخطوطات	861	865 (+0.46٪)	880 (+1.73٪)
نسبة مئوية من الإجمالي	*%15.56*	*%15.25*	*%14.87*
لوحات و أعمال يدوية قديمة	409	410 (+0.24٪)	415 (+1.22٪)
نسبة مئوية من الإجمالي	*%7.39*	*%7.23*	*%7.01*
عملات و طوابع قديمة	2,582	2,705 (+4.76٪)	2,919 (+7.91٪)
نسبة مئوية من الإجمالي	*%46.67*	*%47.69*	*%49.33*
متفرقات	657	661 (+0.61٪)	666 (+0.76٪)
نسبة مئوية من الإجمالي	*%11.87*	*%11.65*	*%11.26*
التحف	420	424 (+0.95٪)	425 (+0.24٪)
نسبة مئوية من الإجمالي	*%7.59*	*%7.48*	*%7.18*
المجموع	5,533	5,672 (+2.51٪)	5,917 (+4.32٪)

الجدول 2. توزيع قوائم "آثار" حسب الفئة لكل من بطاقات السحب الثلاث.

يوضح الجدول 2 توزيع القوائم التي تم جمعها خلال كل جولة من جمع البيانات عبر كل من الفئات الست للأغراض. تعطى النسب المئوية باللون الأسود للدلالة على حصة كل فئة من الإجمالي، بينما تمثل النسب المئوية باللون الأخضر النمو خلال كل فترة أسبوعين. تم الإشارة إلى نمو يزيد عن 1٪ باستخدام نص عريض.

[10]Campbell, 2013; Sargent et al., 2020.

بينما زادت القوائم الإجمالية بنسبة 6.9٪ خلال فترة المراقبة التي استمرت أربعة أسابيع، كان النمو مركزا بشكل غير متناسب في المواد النقدية والمواد الطوابع (العملات والطوابع). توسعت هذه القوائم بنسبة 13٪ عبر جولات السحب الثلاث وزادت حصتها السوقية من 46.7٪ إلى 49.3٪، مما يشير إلى توحيد السوق حول السلع التراثية المحمولة والقابلة للربح. على الرغم من نمو جميع الفئات خلال الفترة، إلا أن الحجم النسبي لكل منها انخفض لاستيعاب نمو قوائم العملات والطوابع.

من منظور نظرية الاتجار، يعكس التركيز المتزايد للقوائم في المواد النقدية نمطا شائعا في أسواق التراث غير المشروعة وشبه الشرعية: إعطاء الأولوية للأشياء الصغيرة المحمولة والعالية السيولة التي يسهل نقلها وإخفاؤها وتحقيق الدخل منها.[11] تعمل العملات، خاصة عندما تباع بشكل فردي وليس كمجموعات، كسلع منخفضة المخاطر داخل الأسواق الرمادية، مما يسمح للبائعين بالعمل عند الحدود الضبابية بين جمع التبرعات القانونية والتداول غير المشروع المحتمل.[12] وفي الوقت نفسه، من المهم ملاحظة أن العديد من العملات المدرجة تبدو إصدارات حديثة وقد لا تثير مخاوف حول المصدر أو الملكية. لذا قد يعكس انتشارها ليس ديناميكيات الاتجار بل سلوكا أكثر شيوعا للأسواق الإلكترونية، حيث تولد الأشياء الموحدة وسهلة التصوير والجمع على نطاق واسع طلبا ثابتا وقوائم متكررة. تعرض دراسات حالة محددة للعملات عالية الخطورة أو ربما غير قانونية في القسم الرئيسي التالي، دراسات الحالة.

من بين 5,917 إدراجا قيد الدراسة، وجد أن 46 فقط نشرت من قبل حسابات بائعين مقرها العراق. هذه واحدة من الاكتشافات المفاجئة في الدراسة الحالية، رغم أنها تدعم فكرة أن "أثار" ليس منصة للتجار والبائعين ذوي الكميات الكبيرة في العراق. بل يبدو أن البائعين المقيمين في العراق محدودون وانتهازيون، حيث يوجد في معظم الحالات إدراجا أو اثنتين فقط. يوضح الشكل 3 توزيع القوائم العراقية حسب نوع الغرض مقارنة بمتوسط المنصة.

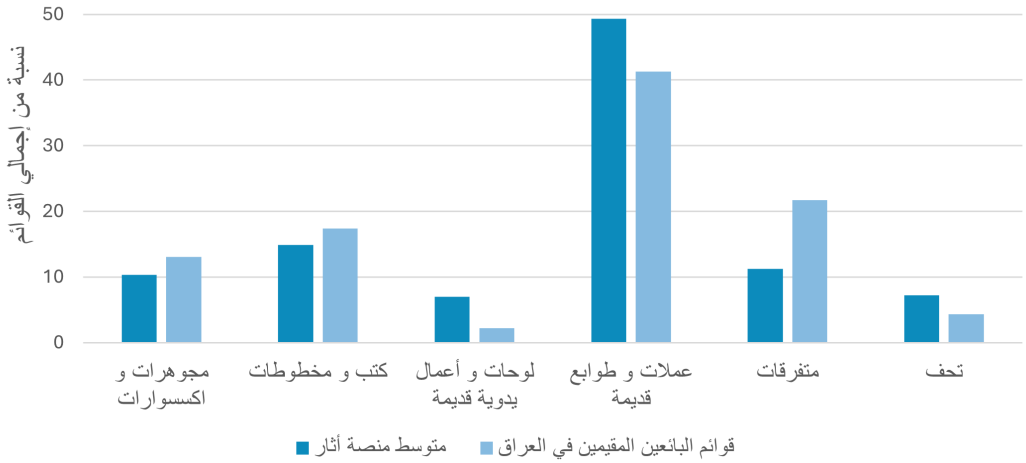

الشكل 3. توزيع القوائم العراقية حسب فئة الأغراض مقارنة بمتوسط المنصة.

التوزيع عموما يعكس متوسط المنصة، رغم أن الأشياء العراقية تمثل قليلا المجوهرات والكتب والفئات المتنوعة، وأقل تمثيلا للوحات والحرف اليدوية والعملات والطوابع والتحف. ومع ذلك، كما نوقش في دراسات الحالة، غالبا ما يتم تصنيف القوائم بشكل خاطئ؛ في إحدى الحالات، تم تصنيف عدة قطع أثرية يزعم أنها قطعة أثرية سومرية بشكل غير مناسب ك "لوحات و أعمال يدوية قديمة". قد يمثل هذا عدم المعرفة بمعايير المبيعات عبر الإنترنت، مما يدعم الافتراض بأن البائعين المقيمين في العراق يميلون إلى أن يكونوا أكثر هواة وانتهازية بدلا من كونهم تجار محترفين.

تم نشر 46 قائمة بين عامي 2021 و2026، مع ذروة في 2024 تلتها انخفاض حاد (مع إدراج نشط واحد فقط من 2025 و2026).

قمنا بفحص كل واحدة من القوائم العراقية ال 46 يدويا وعلمنا العناصر التي قدمها البائع على أنها أقدم من 200 عام أو ذات قيمة تاريخية أو وطنية أو دينية أو فنية معينة، وفي هذه الحالة ستكون خاضعة للقانون 55 (2002) الخاص بالآثار والتراث. في المجمل، تم وضع علامة على 24 إدراجا لمزيد من التحقيق، نشرها 18 بائعا فريدا. من بين هذه ال 24 إدراج، واحدة فقط تحمل " شهادة تقييم " (انظر دراسة الحالة 3).

[11]Anas Al Khabour, *Illicit Trafficking of Cultural Properties in Arab States* (Oxford: Archaeopress Publishing Ltd., 2023); Brodie et al., 2019; Leeson et al., 2025a.
[12]Nathan T. Elkins, "The Trade in Fresh Supplies of Ancient Coins: Scale, Organization, and Politics," in *All the King's Horses: Essays on the Impact of Looting and the Illicit Antiquities Trade on Our Knowledge of the Past*, edited by Paula K. Lazrus and Alex W. Barker, 91-107 (Washington, D.C.: Society for American Archaeology, 2012).

دراسة الحالة 1. القرآن الكوفي المزعوم الذي يعود إلى ألف عام

تتعلق دراسة الحالة الأولى بمخطوطة مكتملة مزعومة لقرآن كوفي مؤرخة من البائع إلى القرن الرابع هجري (حوالي 912-1009 ميلادي).

الأشكال 4-5. مخطوطة مكتملة يقال إنها مكتملة لقرآن كوفي مؤرخة من البائع إلى القرن الرابع هجري (حوالي 912-1009 ميلادي).

البائع

تم إدراج المخطوطة للبيع من قبل البائع AS-06، الذي تم إنشاء حسابه قبل نشر القائمة بفترة قصيرة في منتصف نوفمبر 2023. هذه هي الإدراج الوحيد للبائع على المنصة. تم تصنيف المخطوطة في فئة 'كتب ومخطوطات' دون سعر مطلوب، وكمعظم الأشياء على المنصة، دون شهادة تقييم.

تمت إضافة القائمة إلى قائمة أمنيات واحدة، لكن البائع ليس لديه متابعون ولا يبدو أنه يتابع أي حسابات أخرى. يشير مؤشر " اخر ظهور" على المنصة إلى أن البائع لم يعد إلى المنصة منذ نشر الإدراج قبل حوالي عامين. لم تحدد عمليات البحث بالصور العكسية المخطوطة المعروضة في أسواق إلكترونية أخرى، مما يشير إلى أن القطعة لم تسوق في نفس الوقت في أماكن أخرى، على الأقل بين القوائم المفهرسة.

على الرغم من عدم تحديد السعر، يقدم البائع رقم هاتف كامل، مما يشير إلى أن السعر سيتم مناقشته عبر الاتصال المباشر. يتوافق هذا النمط مع الأسواق الإلكترونية غير الرسمية التي ترتب فيها المعاملات بشكل خاص بدلا من خلال الأسعار المدرجة للعامة.[13] رمز الاتصال الخاص بالرقم المقدم (964+) يتوافق مع ادعاء البائع بأنه مقيم في العراق.

القائمة

توصف المخطوطة بلغة عامة وغير تقنية إلى حد كبير، بما في ذلك مصطلحات مثل "فاخرة و ثمينة" و "من انفس وأقدم النسخ الخطية الكوفية ". تشير القائمة إلى أن المخطوطة مكتوبة على " ورق سمرقندي "، وهو مصطلح يستخدم أحيانا في وصف المخطوطات للإشارة إلى الورق المرتبط بتقاليد صناعة الورق في آسيا الوسطى التي انتشرت في العالم الإسلامي بعد إدخال تقنيات صناعة الورق من الصين في القرن الثامن الميلادي.[14] كما توصف المخطوطة بأنها مكتوبة بالخط الكوفي، وهو أسلوب مبكر من الخط العربي الزاوي استخدم على نطاق واسع في مخطوطات القرآن خلال القرون الأولى من الإسلام، خاصة بين القرنين الثامن والعاشر.[15]

بعيدا عن هذه العناصر، لا توفر القائمة معلومات سياقية إضافية تدعم التاريخ المزعوم في القرن العاشر، أو مكان إنتاجها، أو أصل المخطوطة.

التوثيق الفوتوغرافي محدود أيضا. تم توفير خمس صور (ست صور إجمالا بما في ذلك نسخة واحدة مكررة)، تركز معظمها على صفحات فردية أو عناصر زخرفية تبرز الخط والعناوين الزخرفية. تظهر صورة واحدة فقط غلاف المخطوطة، الذي يبدو أنه مغلف بالجلد بتصميم هندسي دائري. العدد المحدود من الصور يحد من القدرة على تقييم اكتمال المخطوطة أو حالتها أو ميزاتها المميزة. كما يشير إلى أن الإعلان لم يعد وفقا لممارسات السوق المعتادة لبيع المخطوطات التاريخية، حيث يتوقع المشترون المحتملون عادة صورا فوتوغرافية مفصلة ومعلومات وصفية قبل الشراء.

[13] Al-Azm and Paul, 2019.
[14] Jonathan Bloom and Sheila Blair, *The Grove Encyclopedia of Islamic Art and Architecture* (New York: Oxford University Press, 2009): 105.
[15] Jonathan Bloom, *Paper before Print: The History and Impact of Paper in the Islamic World* (New Haven: Yale University Press, 2001): 92, 104-108.

كما هو الحال مع الأشياء الأخرى التي تم تحديدها في هذه الدراسة، لم يتم تقديم أي وثائق أصل أو تاريخ ملكية. في غياب مثل هذه المعلومات، لا يمكن تحديد ما إذا كانت المخطوطة مصدرها من مجموعة خاصة موثقة، أو من تداول سوق سابق، أو مصدر آخر. غياب معلومات المصدر هو سمة شائعة في القوائم التي تم فحصها وقد يعكس إما ممارسات تجارية غير مشروعة أو أنشطة بائعين غير رسميين غير ملمين بتوقعات الوثائق القياسية في أسواق الآثار والمخطوطات.

على عكس معظم القوائم التي تم فحصها في هذه الدراسة، يقدم البائع سردا موسعا يهدف إلى وضع أهمية المخطوطة في سياقها. يشير الوصف إلى أن المخطوطات الكاملة القرآنية المكتوبة بخط كوفي نادرة وأن العديد من المتاحف تحفظ أمثلة مجزأة فقط. تذكر عدة مؤسسات تحتفظ بمواد القرآن الكوفي، منها المتحف البريطاني، ومتحف أستان قدس رضوي في مشهد (إيران)، ومتحف لاهور (باكستان) ، والمتحف الوطني القطري. وينسب البائع أيضا السمات الأسلوبية للمخطوط إلى التقاليد الفنية العباسية ويقترح أن عناصرها الزخرفية تعكس أنالا فنية مرتبطة بخراسان (وهي منطقة تاريخية تمتد عبر أجزاء من إيران وأفغانستان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان الحالية) في القرنين الرابع إلى الخامس هجري (القرنين العاشر والحادي عشر الميلادي). وفقا للبائع، تدعم هذه الخصائص التأريخ المقترح للمخطوطة وتشير إلى أنها تعكس المراحل المتأخرة من إنتاج القرآن الكوفي. يشير تضمين مراجع المتاحف والمصطلحات الأسلوبية إلى محاولة وضع المخطوطة ضمن سياق أكاديمي ومؤسسي أوسع، يعكس الممارسات الموثقة في سوق الآثار حيث تستخدم اللغة الأكاديمية والتقييمات لمنح الشرعية.[16] وخاصة في العراق، تعد السرديات ذات الأهمية التاريخية والثقافية مركزية لبناء القيمة في قطاع التراث.[17]

المؤشرات الرئيسية التي لوحظت

يمكن اعتبار العديد من ميزات هذه القائمة مؤشرات 'علامة حمراء' على نشاط مشبوه أو غير قانوني محتمل. عبر الدراسات الحالة الأربع المقدمة في هذا التقرير، يتم تحديد هذه المؤشرات واستخدامها لتطوير إطار موحد للإبلاغ التلقائي عن القوائم التي تستدعي المزيد من التحقيق، مما يقلل الحاجة إلى المراجعة اليدوية لكميات كبيرة من البيانات.

في الحالة الحالية، تم تحديد المؤشرات التالية كمؤشرات رئيسية للقلق المحتمل:

- **القطعة المقدمة كأثر**: توصف المخطوطة بأنها قرآن كوفي كامل يعود إلى القرن الرابع هجري (القرن العاشر الميلادي)
- **غياب وثائق المصدر:** لا يتم تقديم سجل الملكية أو وثائق التصدير أو سجل الجمع
- **معلومات وصفية محدودة:** توفر القائمة تفاصيل رمزية قليلة تدعم التاريخ أو الأصل المزعوم
- **توثيق تصوير محدود فقط:** تم توفير خمس صور فريدة فقط
- **هيكل التسعير غير الرسمي:** لا يتم إدراج سعر الطلب؛ بل يقدم البائع رقم هاتف للتواصل المباشر

كما لوحظت هذه الخصائص عبر مجموعة البيانات الأوسع، مما يشير إلى اتجاهات مشتركة في كيفية تقديم السلع الثقافية في الأسواق غير الرسمية. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن هذه هي القائمة الوحيدة للبائع وأن المخطوطة لا تبدو وكأنها تم الإعلان عنها على منصات مفتوحة أخرى تشير إلى أن AS-06 قد يكون بائعا انتهازيا أو عرضيا بدلا من كونه تاجر تحف محترف. وبالتالي، توفر القائمة مثالا تمثيليا على كيفية تسويق الأشياء الثقافية في سوق "آثار" الإلكتروني.

[16]Neil Brodie, “Congenial Bedfellows? The Academy and the Antiquities Trade,” *Journal of Contemporary Criminal Justice* 27, no. 4 (November 2011): 408-37; Jessica Dietzler, “On ‘Organized Crime’ in the Illicit Antiquities Trade: Moving beyond the Definitional Debate,” *Trends in Organized Crime* 16, no. 3 (January 16, 2013): 329-42; Emiline Smith, “Scholarly Facilitation of the Illicit Trade in Cultural Objects: Providing a Veneer of Legitimacy,” *Advances in Archaeological Practice* 13, no. 1 (May 19, 2025): 73-88.
[17]Madison Leeson, *Heritage and Legitimacy: Cultural Governance in Modern Iraq* (Cham: Springer, 2025).

دراسة الحالة 2. بائع متعدد الأشياء مع مؤشرات لمسافات طويلة (العراق-إسبانيا)

في حالة أخرى، قام أحد البائعين بعرض عدة قطع للبيع في قائمة واحدة. تحتوي القائمة، بعنوان "قطع سومريه تعرض لأول مره "، صورا لما لا يقل عن تسعة قطع فريدة من نوعها.

الأشكال 6-9 (باتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار). رأس حجري مهترئ؛ لقطة شاشة لفيديو يظهر لوحا مسماريا أو قطعة من الستيلي، مع أشياء أخرى في الخلفية؛ سوار معدني أو سوار ذراع؛ عملة برأس رجل يواجه اليسار. أما القطعتان الأخيرتان فقد تم اقتطاعها من الأصلية.

البائع

كما هو الحال مع البائع الذي أدرج القرآن الكوفي، يبدو أن المستخدم المسؤول عن هذه المواد أنشأ حسابه أساسا لغرض نشر هذا القائمة. الحساب، الذي تم تحديده هنا ك AS-09، مسجل على "أثار" منذ أكتوبر 2022، عندما تم نشر الإعلان. ولا يزال هذا هو الإعلان الوحيد للبائع على المنصة، ووفقا لميزة " اخر ظهور" في الموقع، لم يكن الحساب نشطا منذ حوالي عامين. كما أن المستخدم لا يظهر أي تفاعل أوسع مع المنصة: فالحساب لا يملك متابعين ولا يتابع أي مستخدمين آخرين.

على الرغم من أن ملف الحساب يشير إلى أن البائع مقيم في العراق، إلا أن معلومات الاتصال المقدمة في القائمة تتضمن رقم هاتف إسباني (+34). كما نشر البائع تعليقا تحت القائمة يقول: "للمهتم أرجو التواصل على رقم وتساب الرقم اسباني"، متبوعا بالرقم. ورغم أنه لا يمكن تحديد الطبيعة الدقيقة لهذا الترتيب، إلا أن الجمع بين ملف البائع العراقي ورقم الاتصال الإسباني يشير إلى درجة من الارتباط الدولي. وقد يعكس ذلك مجموعة متنوعة من الإمكانيات، مثل استخدام وسطاء أجانب للتواصل أو الدفع، أو مشاركة أفراد في دول مختلفة، أو استخدام رقم هاتف مسجل دوليا لتسهيل التواصل مع المشترين خارج المنطقة.

القائمة

تشمل هذه القطع تمثالين نذريين، وقطعتين من التماثيل الترا كوتا أو الحجر الرملي، ولوح مسماري أو قطعة من النقش المسماري، وسوارا معدنيا ملتويا أو خاتم ذراع، وما يبدو أنه عملة قديمة، وتمثالين حجريين (ربما من الرخام)، أحدهما رأس متآكل جدا. يتم توفير صورة أو صورتين لكل عنصر. في عدة صور، بما في ذلك واحدة تبدو وكأنها لقطة شاشة مأخوذة من فيديو، يمكن رؤية تشوهات أخرى في الخلفية. بينما تم نشر الإعلان في 18 أكتوبر 2022، قد تكون الصور والفيديو قد التقطا في حوالي 13 مايو من ذلك العام، كما يتضح من دفتر ملاحظات مسطر يظهر في بعض اللقطات، والذي كتب عليه تاريخ "2022/5/13".

كما في دراسة الحالة السابقة، أعلن البائع أن هذه الأشياء لا ترافق شهادة تقييم. تم تجميع العناصر معا في قائمة واحدة، وكانت مدرجة مقابل دولار واحد - وهو مبلغ مؤقت، أو ربما كان الهدف منها جذب المشترين المحتملين الذين يفرزون حسب السعر المنخفض إلى الأعلى. كما ذكر أعلاه، تم توجيه المشترين المهتمين، عبر قسم التعليقات، للتواصل مع البائع مباشرة عبر الواتساب.

تم نشر القائمة في فئة 'لوحات و أعمال يدوية قديمة' في معرض "أثار"، ومن الجدير بالذكر أنها لا تعكس بدقة أنواع الأشياء المصورة بدقة. تمت إضافتها إلى قائمة أمنيات واحدة، لكن القائمة لم تحظ بأي تفاعل آخر على شكل 'إعجابات' أو تعليقات من مستخدمين آخرين. تشير عمليات البحث العكسية إلى أن القائمة لا يبدو أنها نشرت على منصات أخرى.

تجعل هذه الحالة الجديرة بالذكر بشكل خاص. أولا، تجميع عدة أغراض متباينة في قائمة واحدة أمر غير معتاد. ثانيا، تشير لقطة الفيديو وصور أخرى إلى أن البائع، AS-09، لديه وصول إلى أشياء إضافية تتجاوز تلك الموجودة في القائمة. وأخيرا، يثير استخدام رقم هاتف إسباني تساؤلات حول الهيكل التشغيلي للبائع. بينما هناك احتمال أن يكون الشخص مقيما في العراق، كما يدعي ملف حسابه، ويستخدم فقط رقم واتساب إسباني، هناك احتمال آخر وهو أن هناك عدة أشخاص متورطين، أحدهم في العراق وآخر في إسبانيا.

المؤشرات الرئيسية التي لوحظت

يشارك هذا القائمة المؤشرات الرئيسية التي لوحظت في دراسة الحالة السابقة، وهي: عرض كقطعة قديمة (في هذه الحالة، ك "قطع سومريه"), غياب توثيق المصدر، معلومات وصفية محدودة (في هذه الحالة، لا توجد على الإطلاق)، توثيق فوتوغرافي محدود (14 صورة فريدة لما لا يقل عن 9 قطع)، وهيكل تسعير غير رسمي يشجع المشترين المحتملين على التواصل مباشرة مع البائع.
بالإضافة إلى ذلك، لوحظت المؤشرات الرئيسية التالية:

- **تجميع غير معتاد للقطع:** تباع عدة قطع متنوعة معا في قائمة واحدة، وهو أمر غير معتاد في أسواق الآثار الرسمية
- **دليل على وصول البائع إلى أشياء إضافية:** تظهر صورتان على الأقل قطعا أثرية أخرى في الخلفية، مما يشير إلى وصول البائع إلى المزيد من العناصر
- **مؤشرات الروابط الدولية:** استخدام رقم هاتف إسباني مع موقع بائع عراقي مزعوم يشير إلى وجود روابط عبر الحدود

تعزز هذه الدراسة الحالة الأنماط التي تم تحديدها عبر مجموعة البيانات بأكملها بالإضافة إلى السمات المميزة لهذا البائع، لا سيما التجميع غير المعتاد لعدة أشياء، والأدلة التي تشير إلى الوصول إلى سلع ثقافية إضافية، ووجود مؤشرات عابرة للحدود. توضح هذه العوامل معا الطرق المشتركة والفريدة التي يتم بها تسويق الأشياء الثقافية على المنصات الإلكترونية غير الرسمية، وربما يكون مؤشر الروابط البعيدة المدى هو الأكثر إثارة للاهتمام للبحث في الاتجار الدولي للسلع الثقافية.

دراسة الحالة 3. بائع متعدد العملات مع مؤشرات إقليمية (سوريا، العراق، لبنان، تركيا)

الحالة الثالثة هي قائمة متعددة الأشياء أخرى، تتكون من خمس عملات من مادة مشابهة، جميعها بنقوش عربية. تم توفير معلومات سياقية على صورة واحدة (انظر الشكل 10)، لكن هناك جانب واحد فقط يظهر من كل من الخمسة فقط.

الأشكال 10-12 (باتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار). درهم فضي مع ملاحظات سياقية تشير إلى أنه سك في عام 658 ه في حماة، سوريا؛ درهمان فضيان؛ درهمان فضيان.

البائع

يشار إليه باسم AS-10، ويبدو أن هذا البائع غير نشط على منصة "أثار" مثل نظرائه الذين نوقشوا بالفعل في هذا التقرير. أنشأ حسابه في يوليو 2024، وحتى وقت كتابة هذا النص ليس لديه أي متابعين ولا يتابع أي حسابات أخرى. هذا هو إدراجه الوحيد، ويبدو (من ميزة "آخر ظهور") أنه لم يكون نشط على المنصة منذ النشر.

على عكس البائعين الآخرين، أشار هذا الحساب إلى موقعه "سوريا العراق اللبنان تركيا" بدلا من "العراق"، وقد قدم رقم هاتف برمز الجمهورية السورية (963+)، مما يشير إلى أنه إما مقيم في سوريا، أو من سوريا، أو يسافر كثيرا في المنطقة. بينما أشارت دراسة الحالة السابقة إلى وجود اتصال *حدودي محتمل بعيد المدى* بين العراق وإسبانيا، تشير هذه القائمة إلى ديناميكية *مركزة* إقليميا عبر الحدود تمتد عبر أربع دول مجاورة. يعكس هذا التمييز نمطين رئيسيين لوحظا في حركة السلع الثقافية المرتبطة بالعراق: الروابط البعيدة المدى مع الأسواق الأبعد، والتداول الإقليمي الشبكي داخل الدول المجاورة.[18] بينما لا تزال طبيعة هذا الاتصال عبر الحدود غير واضحة (أي ما إذا كانت هذه الدول تعمل أساسا كمصادر أو نقاط عبور أو أسواق)، إلا أنها تشير مع ذلك إلى بعد دولي لنشاط هذا البائع.

القائمة

تم نشر القائمة تحت عنوان "سوريا تركيا لبنان"، مع ثلاث صور تظهر ما يبدو أنه خمس عملات فضية مميزة. تشير التحليلات المقارنة لأشكال العملات إلى أن الصور تصور جانبا واحدا لكل من خمس عملات منفصلة، بدلا من نفس العملات المعروضة من زوايا متعددة. وهذا يختلف عن الممارسة القياسية في توثيق العملات والفهرسة، حيث يظهر عادة أن الوجه الأمامي والخلفي يمكن تقييم الحالة والأصالة.[19]

وبافتراض أن العملات أصلية، كما ادعى البائع، تظهر الصورة الرئيسية درهم فضي ضرب في عام 658 ه (1259-1260 ميلادي) في مدينة حماة (سوريا الحالية)، خلال حكم هولاجو خان (حكم 654-663 ه / 1256-1265 م)، مؤسس الإيلخانات. تماشيا مع الهيكل السياسي الهرمي للإمبراطورية المغولية، تحمل العملة اسم سيده الملكي مونغكي خان (مزادات بالدوين 2009). يتبع الكتاب الأعراف الإسلامية الراسخة في علم النقود: يكتب بالفضة، ويطلق عليه الدرهم، ويتميز بنقوش عربية تشمل *كلمة* (إعلان الإيمان الإسلامي) إلى جانب العناوين المغولية، مما يوضح تبني الإيلخانيين للممارسات النقدية والإدارية المحلية في الأراضي التي تم احتلالها حديثا. على الرغم من سكها في سوريا، إلا أن هذه العملات تداولت على نطاق واسع في شمال بلاد ما بين النهرين وشكلت جزءا من الاقتصاد النقدي المتكامل لمنطقة القرن الثالث عشر.[20] ورغم عدم توفر معلومات سياقية عن العملات الأربع الأخرى، إلا أنها تبدو أيضا درهم فضية تحمل *الكلمة* بأسلوب مشابه، مما يشير إلى تزامن واسع مع عملة حماة وإمكانية الإنتاج تحت نفس السلطة.

تم تصنيف القائمة بشكل مناسب تحت "عملات و طوابع قديمة". ومع ذلك، وعلى عكس الأجزاء الأخرى التي تم فحصها في هذا البحث، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه الأشياء تباع من العراق أو من إحدى الدول الأخرى المشار إليها في موقع البائع المدرج. يشير البائع إلى وجود "شهادة تقييم" لواحدة على الأقل من العملات؛ ومع ذلك، فإن القائمة أيضا غير واضحة ما إذا كان هذا يشير إلى تقييم للأصالة أو إلى وثائق تدعم الملكية القانونية أو البيع أو التصدير.

تم نشر الإعلان في 18 يوليو 2024، تقريبا في وقت إنشاء الحساب، ولم يتم تحديد سعر الطلب، مما يشير إلى أن المشترين المحتملين من المتوقع أن يبدأوا بالتواصل مباشرة عبر رقم الهاتف المدرج. كما هو الحال مع دراسات الحالة الأخرى التي قدمت حتى الآن، تشير عمليات البحث بالصور العكسية إلى أن الأغراض لم تنشر في أسواق أخرى.

المؤشرات الرئيسية التي لوحظت

تشترك هذه القائمة في عدة مؤشرات لوحظت في دراسات الحالة السابقة، منها: عرض الأشياء كأثر، غياب توثيق المصدر، معلومات وصفية محدودة (مع تحديد واحدة فقط من خمس عملات بالتفصيل)، توثيق فوتوغرافي محدود (مع عرض وجه واحد فقط من كل عملة)، مؤشرات الروابط الدولية (في هذه الحالة تشير إلى نطاق تشغيلي إقليمي)، وهيكل مبيعات غير رسمي لا يذكر فيه سعر الإدراج أو المشترين المحتملين يشجعون على التواصل المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، لوحظت المؤشرات المميزة التالية:

- **النسبة الجغرافية الغامضة:** يشير عنوان القائمة وملف البائع إلى عدة دول (سوريا، العراق، لبنان، تركيا)، مما يجعل من غير الواضح مكان وجود الأشياء أو من أين تباع
- **وثائق داعمة غير واضحة:** الإشارة إلى "شهادة تقييم" لا ترافق توضيحا لطبيعتها أو صلتها بالملكية القانونية أو التصدير

[18]Al Khabour, 2023: xviii; Brodie et al., 2019: 103-104; Sargent et al., 2020: 32-36.
[19]CoingraderAI, “Best Practices for Photographing Coins for Grading: Complete Guide to Perfect Coin Photos,” CoinGrader AI, January 22, 2025; Numista, “Picture (Obverse, Reverse, and Edge) – Numista,” Numista.com (Numista, May 13, 2025).
[20]Tom Sinclair, “Some Conclusions on the Use of Coins on the Ayas-Tabriz Route (Late 13th and First Half of 14th Century A.D.),” in Publications de l’Institut Français d’Études Anatoliennes, vol. 25 (At the Crossroads of Empires : 14th - 15th Century Eastern Anatolia, Istanbul: Institut Français d’Études Anatoliennes-Georges Dumézil, 2012), 87-103.

تسلط هذه الحالة الضوء على شكل مختلف من الديناميكية عبر الحدود عما لوحظ في المثال السابق، حيث لا تشير إلى حركة طويلة المدى نحو أسواق خارجية، بل إلى نمط تداول أكثر تركيزا إقليميا. يشير تجميع عدة دول مجاورة في ملف البائع، إلى جانب رقم الاتصال السوري، إلى وجود مساحة تشغيلية عابرة للحدود حيث تتحرك الأشياء عبر الحدود داخل المنطقة. تتوافق هذه الأنماط مع نماذج الاتجار التي تعتمد على التحويلات قصيرة المسافة، وطرق التصدير غير الرسمية، ونقاط البيع المتغيرة بدلا من المواقع الثابتة.[21] في هذا السياق، فإن الغموض المحيط بأصل هذه الأشياء هو نفسه مهم، مما يبرز كيف يمكن للغة الجغرافية الغامضة أن تعقد الجهود لتتبع تداول السلع الثقافية وفي الوقت نفسه توسع السوق المحتملة للبائعين.

دراسة الحالة 4. قائمة متعددة المنصات ل "كتاب قديم"

تتعلق دراسة الحالة الأخيرة بجسم قدمه البائع ككتاب أثري (ويتميز غلافه المنحوت بيد خامسة محاطة بنجمتين سداسيتين) مع حقيبة واقية تبدو مصنوعة من الجلد.

الشكل 13. كتاب مزعوم "قديم" (يمين) وحقيبة واقية، ربما جلدية (يسار).

البائع

البائع الأخير، المعروف باسم AS-18، هو أيضا الأحدث على منصة "أثار". أنشأ حسابه في يناير 2026، قبل نشر هذا المنشور، وهو القائم. الحساب لا يملك أي متابعين ولا يتابع أي مستخدم آخر، وميزة " اخر ظهور" تشير إلى أن البائع دخل المنصة آخر مرة في فبراير. وقد أدرج موقعه كالعراق لكنه قدم رقم هاتف غير صالح؛ على الرغم من أن الرقم يبدأ ب "0374"، الذي يشير إلى رمز دولة أرميني، إلا أنه يحتوي على عدد كبير جدا من الأرقام بحيث لا يتوافق مع رقم أرميني صالح.

الصورة الشخصية المرتبطة بالحساب هي شعار شركة التقنية الدولية SLB. وهذا يميز AS-18 عن البائعين الآخرين على المنصة، الذين عادة ما يستخدمون شخصيات مجهولة الهوية، أو صورا للأشياء، أو صورا عامة للمناظر الطبيعية. بينما قد يشير استخدام مثل هذا الشعار إلى ارتباط شخصي أو مهني، إلا أنه بحد ذاته لا يؤكد أي صلة بالشركة.

القائمة

العنوان ببساطة للقائمة "كتاب قديم بحالة جيدة", دون تقديم وصف إضافي أو معلومات سياقية. تم نشره في فئة 'كتب ومخطوطات' في 6 فبراير 2026 دون طلب سعر. لم تضاف إلى أي قوائم أمنيات ولم تتلق أي تعليقات. أشار البائع إلى أنه لا تتوفر شهادة تقييم للسلعة، وتم توفير صورة واحدة فقط للغرض (الشكل 13).

تختلف خصائص المادة للقطعة (مثل 'تقادم' الجلد الموحدة، وعدم وجود تشوه هيكلي، وما يبدو أنه طبقة نباتية مطبقة)، والأيقونات (التي تتكون من رموز رمزية ذات طابع عالي الأسلوب)، وتقنيات البناء (خصوصا ثقوب الخياطة النظيفة والخطوط المحفورة الحديثة نسبيا) تختلف في عدة نواح عن تقاليد المخطوطات وتجليد الكتب التاريخية. في الواقع، تعطي هذه الميزات انطباعا بأساليب الإنتاج الحديثة بدلا من التصنيع التاريخي، مما يشير إلى أن القطعة قد تكون نسخة مقلدة أو دعامة بدلا من كتاب تاريخي أصيل. يدعم هذا التفسير التوثيق الفوتوغرافي المحدود: الصورة الوحيدة تظهر زاوية واحدة فقط ولا تشمل مشاهد للعمود أو الغلاف الخلفي أو الصفحات الداخلية، ولا تقدم القائمة أي معلومات سياقية عن أصل أو استخدام الجسم.

وفي الوقت نفسه، لم يمثل البائع القطعة صراحة كأثر قديم، بل وصفه فقط بأنه "كتاب قديم". لا توجد ادعاءات زمنية، ولم يحدد ما إذا كان "قديم" يعني "أقدم من 200 عام"، مما يجعل الهدف ضمن نطاق القانون العراقي 55 (2002) الخاص بالآثار والتراث.

[21] Al Khabour, 2023; Campbell, 2013.

تم تضمين هذه القائمة ضمن دراسات الحالة الحالية لأنها القائمة الوحيدة المرتبطة بالعراق التي تم نشرها في منصة أخرى. تحديدا، تم مشاركتها (ثم إزالتها لاحقا) مع مجموعة فيسبوك نشطة جدا مكرسة لتحديد العلامات التي يعتقد أنها تشير إلى وجود قطع أثرية مدفونة. تضم هذه المجموعة ما يقارب من 900,000 عضو وتولد عشرات المنشورات يوميا، مع مناقشات تتراوح بين الملاحظات المستندة إلى علم الآثار (مثل الطبقات الأرضية للمواقع ومؤشرات المواد) إلى تفسيرات أكثر تخمينية أو شبه عرافيه لميزات المناظر الطبيعية.

يعد نشر هذا الإعلان متبادلا ذا أهمية خاصة لأنه يوحي بمحاولة جذب جماهير متعددة ومختلفة خارج السوق الأصلي. بينما تسهل المنصة الرئيسية المبيعات، تعمل مجموعة فيسبوك كمساحة للتفسير والتحقق من الصحة وتبادل المعرفة التي يقودها المجتمع. من خلال إدخال الشيء في هذا السياق الثانوي، قد يسعى البائع لإثارة الاهتمام، أو إثبات الأصالة المتصورة، أو تحديد المشترين المحتملين. يشير هذا السلوك إلى استراتيجية متعددة المنصات (وإن كانت غير رسمية) حيث تؤدي البيئات الإلكترونية المختلفة أدوارا مكملة في تداول السلع وتحويلها.

المؤشرات الرئيسية التي لوحظت

لا تظهر هذه القائمة العديد من المؤشرات التي تم تحديدها في دراسات الحالة السابقة. لم يعرض القطعة صراحة كأثر قديم، وبالتالي تختلف عن الأنماط الأكثر شيوعا المرتبطة ببيع القطع الأثرية غير المثبتة.

بدلا من ذلك، هناك مؤشر واحد جدير بالملاحظة:

- **نشر عبر منصات في مجتمع يركز على النهب**: تم مشاركة القائمة على مجموعة كبيرة على الفيسبوك مخصصة لتحديد علامات القطع الأثرية المدفونة، حيث تتعلق المناقشات مباشرة باكتشاف واستخراج المواد الأثرية

بينما يثير الشيء نفسه مخاوف فورية أقل من الحالات الأخرى، فإن تداوله داخل مجتمع إلكتروني يركز على النهب يقدم نمطا سلوكيا مختلفا عن دراسات الحالة السابقة، حيث يتغير من *مكان* عمل البائعين (جغرافيا) إلى *كيفية* عملهم. هذا يوضح كيف يمكن أن تدرج القوائم الغامضة في بيئات تسهل تحديد المواد الثقافية وتداولها وتحويلها إلى سلعة.

مؤشرات المخاطر والكشف المستقبلي

تحتوي القوائم الأربع المعروضة في دراسات الحالة على مؤشرات رئيسية للمخاطر تظهر بدرجات متفاوتة عبر مجموعة البيانات بأكملها. لتلخيص الأمر، هذه هي:

أ. القطعة المقدمة كأثر
ب. المصدر غير الواضح أو غير القابل للتحقق والوثائق الداعمة
ت. معلومات وصفية محدودة
ث. توثيق تصوير محدود
ج. هيكل التسعير غير الرسمي
ح. تجميع غير معتاد للأجسام
خ. دليل على وصول البائع إلى أشياء إضافية
د. مؤشرات الروابط الدولية
ذ. النسبة الجغرافية الغامضة
ر. النشر عبر المنصات في مجموعات تركز على النهب

بعيدا عن كونها ذات قيمة فردية، تظهر هذه المؤشرات غالبا معا. القوائم التي تظهر مؤشرات متعددة (مثل غياب المصدر، النسبة الجغرافية الغامضة، وأدلة على روابط دولية) تقدم مستوى أعلى من المخاطر مقارنة بأي ميزة منفردة.[22] وهذا مهم بشكل خاص في أسواق مثل "أثار"، حيث قد يظهر البائعون الهواة والانتهازيون علامات تجارة غير مشروعة عن طريق جهل معايير السوق. لهذا السبب، يفهم المؤشرات بشكل أفضل كأدوات لإعطاء الأولوية للمراجعة الإضافية بدلا من كونها دليلا على عدم الشرعية.

وفي الوقت نفسه، تختلف المؤشرات في وزنها الأدلي. بعضها مرتبط بشكل مباشر أكثر بالانتهاكات القانونية المحتملة، بينما البعض الآخر، مثل المعلومات الوصفية أو التصويرية المحدودة، ليس مريبا بطبيعته بل يدعم ملف المخاطر العام.

هناك عدة طرق يمكن من خلالها تفعيل هذه النتائج من قبل سلطات إدارة التراث، من بينها تطوير أداة شبه آلية أو مؤتمتة بالكامل للمساعدة في التعرف المبكر على القوائم عالية الخطورة. تقوم هذه الأداة بتحليل القوائم للمعايير المحددة مسبقا، أو تقييم أو تمييز المشاركات بناء على وجود مؤشرات متعددة. بعض المؤشرات تكون أكثر سهولة في التفعيل: على سبيل المثال، يمكن اكتشاف هياكل التسعير غير الرسمية من خلال تحليل الأنماط مقابل معايير السوق (أو حتى ببساطة غياب سعر القائمة)، ويمكن تحديد الخصائص الجغرافية الغامضة من خلال مسح الأوصاف بحثا عن مصطلحات غامضة أو عامة. مؤشرات أخرى، مثل النشر عبر المنصات، وما إذا كان لدى البائع وصول إلى أغراض إضافية، أو معلومات وصفية محدودة، تكون أكثر تحديا في الأتمتة، مما قد يتطلب طرق تعلم آلي لفهم السياق،[23] والتكامل عبر المنصات المتعددة، أو التحقق اليدوي. ومع ذلك، من خلال إعطاء الأولوية للمؤشرات التي يمكن اكتشافها حسابيا مع دمج المراجعة البشرية للإشارات الأكثر تعقيدا، يمكن أن توفر مثل هذه الأداة طريقة قابلة للتوسع لمراقبة القوائم وتركيز الموارد التحقيقية على الحالات الأعلى خطورة، دون الاعتماد على بيانات كاملة أو مثالية.

من حيث سير العمل، يمكن تعيين درجة الخطر لكل قائمة بناء على وجود وشدة الميزات الملحوظة. المؤشرات التي يسهل قياسها، مثل التسعير غير الرسمي، غياب التوثيق الفوتوغرافي، أو النسبة الجغرافية الغامضة، قد تحمل وزنا أكبر في الدرجة، بينما الميزات الأقل قابلية للاكتشاف، مثل النشر عبر المنصات أو الأوصاف الغامضة، قد تساهم بنقاط أقل أو شرطية. يمكن بعد ذلك تحديد حد تراكمي حيث يتم وضع علامة على القوائم التي تتجاوز درجة معينة للمراجعة اليدوية. وهذا سيسمح للنظام بموازنة الكفاءة الحاسوبية مع الإشراف البشري، مما يضمن إعطاء الأولوية للقضايا عالية الخطورة دون أن تثقل كاهل المحللين. مع مرور الوقت، يمكن تحسين نموذج التقييم باستخدام الملاحظات من الحالات المؤكدة، مما يحسن دقته وقدرته على التكيف.

وقد تم بالفعل استخدام الآليات التي تقوم عليها هذه الأداة بدرجات متفاوتة من قبل جهات إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها، لا سيما مع نظام كشف الأعمال الفنية المسروقة التابع للكارابينيري الإيطالي (SWOADS) ونظام TraceART التابع لوزارة الثقافة والسياحة التركية، وكلاهما يستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للمراقبة والكشف التلقائي عن قوائم السلع الثقافية غير المشروعة.[24]

[22]Morgane Desboeufs et al., “Antiquities Due Diligence Toolkit (Appendix),” Responsible Art Market, accessed March 23, 2026.
[23]Sara Ferro et al., “A Novel NLP-Driven Approach for Enriching Artefact Descriptions, Provenance, and Entities in Cultural Heritage,” *Neural Computing and Applications* 37 no. 25 (2025): 21275–96; Leeson et al., 2025a.
[24]UNESCO, “Toolbox of Good Practices for Combating Online Trafficking of Cultural Property,” Unesco.org (UNESCO, November 17, 2025).

التوصيات

التوصيات التالية مستمدة من نتائج هذه الدراسة ومصممة للجهات الفاعلة التي تملك سلطة اتخاذ القرار على ممارسات المنصات والأطر التنظيمية، بدلا من المستخدمين الأفراد الذين يعملون ضمن هذه الأنظمة. تتناول هذه التوصيات أدوار ومسؤوليات (1) منصة "أثار"، (2) صانعي السياسات السعوديين (بصفتها الولاية القضائية ل"أثار")، و (3) السلطات العراقية. معا، تهدف هذه الأنظمة إلى دعم الاستجابات المتناسبة والخاصة بالسياقات تعزز الامتثال، وتحسن ممارسات المراقبة، وتعزز الضمانات ضد التجارة غير المشروعة في السلع الثقافية.

"أثار" (السعودية)

1. *تعزيز متطلبات القوائم*
مطالبة البائعين بتقديم معلومات قليلة، بما في ذلك إثبات الملكية القانونية وحقوق البيع (وعند الاقتضاء، حقوق التصدير)، وتفاصيل المصدر، والنسبة الجغرافية، والصور الواضحة.

2. *توضيح ونشر سياسة المواد المحظورة*
تشير شروط وأحكام الموقع إلى سياسة المواد المحظورة، لكن يبدو أن هذه السياسة غير متاحة للجمهور. يجب أن تكون هذه السياسة واضحة الوصول إليها ومفصلة ومتوافقة مع قوانين التراث الثقافي الوطنية والدولية.

3. *تقديم التحقق من البائع*
تنفيذ التحقق من الهوية للبائعين الذين يعرضون الآثار أو القطع الأثرية. مطالبة البائعين باختيار موقع من قائمة منسدلة للدول بدلا من إدخال موقعهم كنص حر (لمعالجة مسألة تحديد البائعين إلى المناطق بدلا من الولايات القضائية الوطنية المحددة).

4. *تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية*
تطوير إجراءات لمشاركة المعلومات والاستجابة السريعة للقوائم المشكلة.

صانعوا السياسات والمنظمون (المملكة العربية السعودية)

5. *تعزيز مساءلة المنصة*
مطالبة المنصات بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة لقوائم الممتلكات الثقافية، بما في ذلك الحد الأدنى من متطلبات المعلومات لبيع الآثار عبر الإنترنت. قد يشمل ذلك عملية اعتماد يمكن للمنصات من خلالها إثبات التزامها بأفضل الممارسات.

سلطات إنفاذ القانون والتراث الثقافي (العراق)

6. *إعطاء الأولوية للمنصات الإلكترونية بناء على المخاطر*
بينما يوفر "أثار" رؤى مفيدة حول خصائص القوائم التي قد تكون إشكالية، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه لا يستخدم على نطاق واسع من قبل البائعين ذوي الحجم الكبير أو النشطين بشكل خاص المقيمين في العراق، رغم مستويات النشاط الأعلى في سياقات إقليمية أخرى (مثل مصر والسعودية). لذا قد تنظر السلطات العراقية في إعطاء الأولوية للمنصات والشبكات التي تتمتع بحضور أقوى للبائعين المقيمين في العراق، مع الحفاظ على مراقبة خفيفة فقط ل"أثار".

7. *اعتماد أطر مراقبة قائمة على المؤشرات*
استخدام العلامات الحمراء المحددة كأداة فحص لإعطاء الأولوية للتحقيقات في النشاط غير المشروع المحتمل. يجب تخصيص الموارد للقوائم التي تظهر تركيبات عالية المخاطر من المؤشرات.

توصيات متقاطعة

بالإضافة إلى التوصيات المحددة المستمدة من هذه الدراسة والمقدمة أعلاه، ظهرت أيضا مجموعة من الاقتراحات التي تم الاعتراف بها بالفعل كممارسات جيدة بين الممارسين العاملين في التجارة غير المشروعة في السلع الثقافية؛ وتؤكد نتائج هذه الدراسة استمرار أهميتها بدلا من أن تصيغها كتوصيات جديدة. يجب على المشترين والجامعين ممارسة العناية الواجبة من خلال طلب وثائق المصدر والتحقق من الوضع القانوني للأشياء قبل الشراء، مع البقاء على دراية بالإشارات الحمراء الشائعة مثل الأوصاف الغامضة، أو الوثائق المفقودة، أو الأصول غير الواضحة، وتجنب المعاملات التي قد تشكل مخاطر قانونية أو أخلاقية.[25] على مستوى أوسع، يتطلب التعامل مع هذه التحديات تنسيقا أكبر بين المنصات والباحثين والسلطات، بما في ذلك تعزيز المعايير المشتركة والأساليب التعاونية.[26] يشمل ذلك جهودا إضافية لتوحيد أطر المؤشرات لتمكين المقارنة عبر الدراسات، وتطوير أدوات آلية أو شبه آلية لتحديد القوائم عالية المخاطر على نطاق واسع، ودمج السياق القانوني باستمرار في الأساليب التحليلية.[27] طوال الوقت، من الضروري أن يستند هذا العمل إلى ممارسات بيانات أخلاقية قوية، بما في ذلك إخفاء الهوية، وتجنب الأذى للأفراد، والتعامل الدقيق مع المعلومات الحساسة.[28]

[25]UNESCO, ICPO-Interpol, and ICOM, “Basic Actions Concerning Cultural Objects Being Offered for Sale over the Internet,” *ICOM International Observatory on Illicit Traffic in Cultural Goods*, 2006; Ute Wartenberg and Barbora Dmitričenko, “Plenitudinous: An Analysis of Ancient Coin Sales on EBay,” in *Antiquities Smuggling in the Real and Virtual World*, ed. Layla Hashemi and Louise Shelley (New York: Routledge, 2022), 193–217.
[26]Al Khabour, 2023; Brodie et al., 2019; Madison Leeson et al., “Overcoming Data Siloes in Cultural Heritage Crime Research: A Consolidated OSINT-Derived Dataset on Art, Antiquities, and the Trade in Cultural Goods,” *Archival Science* 25, no. 2 (2025b).
[27]UNESCO, ICPO-Interpol, and ICOM, 2006; UNESCO, 2025.
[28]Brodie et al., 2019; Veerle Van den Eynden et al., “Managing and Sharing Data: Best Practices for Researchers,” *University of Essex* (Essex: UK Data Archive, 2011).

الخاتمة

وقد أسس تقرير الربع الأول لعام 2026 لمشروع NABU المرحلة الأولية من توثيق وتحليل الثقافة المادية العراقية المنتشرة عبر الإنترنت المفتوح، مع التركيز بشكل خاص على سوق "أثار" الإلكتروني. أسس عمل هذا الربع منهجية بسيطة لكنها فعالة وقابلة للتكرار لجمع البيانات وتحليل البيانات على الويب والتي سيتم تطبيقها على منصات متخصصة إضافية مع تقدم المشروع. بشكل عام، أكد هذا البحث دور "أثار" كمنصة نشطة لتداول السلع الثقافية، مع نتائج رئيسية تعزز فهمنا لتجارة التراث غير المشروعة وشبه الشرعية في المنطقة.

على سبيل المثال، تبدو القوائم التي تم فحصها خلال فترة هذا التقرير وكأنها تعكس نشاطا تداوليا إلكترونيا منخفض القيمة وغير رسمي بدلا من سوق تحف منظم أو مهني. غياب البائعين ذوي الحجم الكبير في العراق، أو الإدراج المتكرر لأشياء مماثلة من نفس الحسابات، أو الآثار المعروضة بشكل احترافي، يشير إلى أن المنصة من غير المرجح أن تعمل كسوق رئيسي لعمليات الاتجار واسعة النطاق مقرها العراق. ومع ذلك، فإن وجود قطع توصف كآثار وتعرض دون وثائق يشير إلى أن المنصة لا تزال تستخدم كمكان للتداول غير الرسمي للقطع الثقافية التي لا يمكن التحقق من وضعها القانوني. من المهم ملاحظة أن هذه الاستنتاجات تم استنتاجها في سياق محدد لقوائم البائعين العراقيين ولا يمكن تعميمها على قوائم من بائعين في دول أخرى أكثر تمثيلا مثل مصر والسعودية، والتي يوصى بإجراء المزيد من الأبحاث فيها.

توفر هذه الملاحظات أساسا أوليا لفهم أنواع القوائم وسلوك البائعين الموجود في "أثار"، مما قد يساعد في التمييز بين المبيعات الفردية الانتهازية والأنماط الأكثر توافقا مع الاتجار المنظم في المراقبة المستقبلية.

في الختام، نعيد النظر في الأهداف العامة لمشروع NABU، والتي هي: 1) تحديد 100 بائع فريد يشاركون في بيع القطع الأثرية العراقية عبر الإنترنت، 2) تحديد مؤشرات المخاطر لتزويد أداة آلية بمعلومات لتحديد القوائم المشبوهة، و3) إنتاج معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ للشركاء العراقيين، تجمع في تقارير ربع سنوية. وقد تقدم هذا التقرير للربع الأول من الهدف الأول، وهو توحيد البيانات المتاحة عن 18 بائعا فريدا يفترض أنهم مقيمون في العراق ومسؤولون عن إدراج السلع الثقافية التي يبدو أنها تنتهك القانون العراقي 55 (2002) الخاص بالآثار والتراث. فيما يتعلق بالهدف الثاني، حدد هذا التقرير مجموعة من عشرة مؤشرات أخطار، تم استخلاصها من مجموعة بيانات البحث وتم تجسيدها في أربع دراسات الحالة قد نوقشت. وأخيرا، بينما تم حذف تفاصيل تعريف البائعين والقوائم من النسخة العامة لهذا التقرير ومجموعة البيانات المصاحبة، إلا أنها مدرجة في النسخة غير المقيدة المتاحة للسلطات العراقية، مما يجعلها قابلة للتنفيذ عمليا وتحقق الهدف الثالث المتمثل في تزويد السلطات بمعلومات استخباراتية تدعم التحقيقات والتنفيذ.

في النهاية، يولد مشروع NABU مجموعة متزايدة من الوثائق المنظمة باللغتين الإنجليزية والعربية. من خلال تسجيل ليس فقط الأغراض، بل السياق الذي تتداول فيه، يساهم هذا التقرير بشكل مباشر في جهود أوسع علمية وسياسية لفهم وحماية التراث المادي للعراق والمنطقة الأوسع، استنادا إلى تحليل جديد للأسواق الإقليمية باللغة العربية. ستوسع التقارير الفصلية القادمة هذا التحليل إلى منصات إلكترونية أخرى، مما يطور الأساس لمزيد من المعلومات الاستخباراتية القابلة للتنفيذ لدعم الشركاء العراقيين.

المراجع

Al-Azm, Amr, and Katie A. Paul. “Facebook’s Black Market in Antiquities: Trafficking, Terrorism, and War Crimes.” Antiquities Trafficking and Heritage Anthropology Research (ATHAR) Project, June 2019. https://atharproject.org/wp-content/uploads/2019/06/ATHAR-FB-Report-June-2019-final.pdf.

Al Khabour, Anas. *Illicit Trafficking of Cultural Properties in Arab States.* Oxford: Archaeopress Publishing Ltd., 2023.

Athar. “Athar - the First Arab Market for Buying and Selling Ancient Artifacts.” Athar, 2020a. https://atharsale.com/.

———. “Terms and Conditions.” Athar, 2020b. https://atharsale.com/terms-conditions.

Baldwin's Auctions. “Islamic Coin Auction Lot 608.” acsearch.info, the auction archive for coins, banknotes and antiques. Acsearch.Info, March 17, 2009. https://www.acsearch.info/search.html?id=597878.

Bloom, Jonathan. *Paper before Print: The History and Impact of Paper in the Islamic World*. New Haven: Yale University Press, 2001.

Bloom, Jonathan, and Sheila Blair. *The Grove Encyclopedia of Islamic Art and Architecture*. New York: Oxford University Press, 2009.

Brodie, Neil. “Congenial Bedfellows? The Academy and the Antiquities Trade.” *Journal of Contemporary Criminal Justice* 27, no. 4 (November 2011): 408–37. https://doi.org/10.1177/1043986211418885.

Brodie, Neil, Donna Yates, Brigitte Slot, Olga Batura, Niels van Wanrooij, and Gabrielle op ’t Hoog. *Illicit Trade in Cultural Goods in Europe—Characteristics, Criminal Justice Responses and an Analysis of the Applicability of Technologies in the Combat against the Trade: Final Report*. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019. https://publications.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d79a105a-a6aa-11e9-9d01-01aa75ed71a1.

Brodie, Neil, and Palmyre Manivet. “Cylinder Seal Sales at Sotheby’s and Christie’s (1985–2013).” *Journal of Art Crime* 17 (2017): 3-16.

Campbell, Peter B. “The Illicit Antiquities Trade as a Transnational Criminal Network: Characterizing and Anticipating Trafficking of Cultural Heritage.” *International Journal of Cultural Property* 20, no. 02 (2013): 113–53. https://doi.org/10.1017/s0940739113000015.

CoingraderAI. “Best Practices for Photographing Coins for Grading: Complete Guide to Perfect Coin Photos.” CoinGrader AI, January 22, 2025. https://www.coingraderai.com/blog/best-practices-photographing-coins-grading.

Desboeufs, Morgane, Nicholas O’Donnell, Will Korner, Jean-Bernard Schmid, and Isabelle Tassignon. “Antiquities Due Diligence Toolkit (Appendix).” Responsible Art Market. Accessed March 23, 2026. https://www.responsibleartmarket.org/guidelines/art-transaction-due-diligence-toolkit/antiquities-due-diligence-toolkit/.

Dietzler, Jessica. “On ‘Organized Crime’ in the Illicit Antiquities Trade: Moving beyond the Definitional Debate.” *Trends in Organized Crime* 16, no. 3 (January 16, 2013): 329–42. https://doi.org/10.1007/s12117-012-9182-0.

Elkins, Nathan T. “The Trade in Fresh Supplies of Ancient Coins: Scale, Organization, and Politics.” In *All the King’s Horses: Essays on the Impact of Looting and the Illicit Antiquities Trade on Our Knowledge of the Past*, edited by Paula K. Lazrus and Alex W. Barker, 91-107. Washington, D.C.: Society for American Archaeology, 2012.

Ferro, Sara, Riccardo Giovanelli, Madison Leeson, Michela De Bernardin, and Arianna Traviglia. “A Novel NLP-Driven Approach for Enriching Artefact Descriptions, Provenance, and Entities in Cultural Heritage.” *Neural Computing and Applications* 37, no. 25 (August 13, 2025): 21275–96. https://doi.org/10.1007/s00521-025-11449-2.

2002 لسنة (55) قانون الاثار والتراث رقم (Law No. 55 of 2002 for the Antiquities & Heritage of Iraq). 2002. https://iraqheritage.org/pdf/antiquities.pdf.

Leeson, Madison. *Heritage and Legitimacy: Cultural Governance in Modern Iraq*. Cham: Springer Nature, 2025.

Leeson, Madison, Riccardo Giovanelli, Michela De Bernardin, Sara Ferro, and Arianna Traviglia. “RITHMS Digital Platform: Social Network Analysis for Intelligence-Led Policing of Cultural Heritage Crime.” In *Researching a Rigged Game: Digital Approaches to Tracing the Illicit Trade in Cultural Objects*, edited by Emiline Smith and Summer Austin, 89-129. Cham, Switzerland: Springer, 2025a.

Leeson, Madison, Riccardo Giovanelli, Sara Ferro, Michela De Bernardin, and Arianna Traviglia. “Overcoming Data Siloes in Cultural Heritage Crime Research: A Consolidated OSINT-Derived Dataset on Art, Antiquities, and the Trade in Cultural Goods.” *Archival Science* 25, no. 2 (2025b). https://doi.org/10.1007/s10502-025-09485-x.

Numista. “Picture (Obverse, Reverse, and Edge) – Numista.” Numista.com. Numista, May 13, 2025. https://en.numista.com/help/picture-obverse-reverse-and-edge-129.html.

Sargent, Matthew, James V. Marrone, Alexandra Evans, Bilyana Lilly, Erik Nemeth, and Stephen Dalzell. *Tracking and Disrupting the Illicit Antiquities Trade with Open-Source Data*. Santa Monica: RAND Corporation, 2020.

Sinclair, Tom. “Some Conclusions on the Use of Coins on the Ayas-Tabriz Route (Late 13th and First Half of 14th Century A.D.).” In *Publications de l’Institut Français d’Études Anatoliennes*, 25:87–103. Istanbul: Institut Français d’Études Anatoliennes-Georges Dumézil, 2012. https://doi.org/anatv_1013-9559_2012_act_25_1_1234.

Smith, Emiline. “Scholarly Facilitation of the Illicit Trade in Cultural Objects: Providing a Veneer of Legitimacy.” *Advances in Archaeological Practice* 13, no. 1 (May 19, 2025): 73–88. https://doi.org/10.1017/aap.2024.35.

Topçuoğlu, Oya. “Small Finds, Big Values: Cylinder Seals and Coins from Iraq and Syria on the Online Market.” *International Journal of Cultural Property* 26 (2019): 239-263.

UNESCO. “Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property.” Unesco.org. UNESCO, November 14, 1970. https://www.unesco.org/en/legal-affairs/convention-means-prohibiting-and-preventing-illicit-import-export-and-transfer-ownership-cultural?hub=416#item-2.

———. “Toolbox of Good Practices for Combating Online Trafficking of Cultural Property.” Unesco.org. UNESCO, November 17, 2025. https://www.unesco.org/en/node/195811.

UNESCO, ICPO-Interpol, and ICOM. “Basic Actions Concerning Cultural Objects Being Offered for Sale over the Internet.” *ICOM International Observatory on Illicit Traffic in Cultural Goods*, 2006. https://www.obs-traffic.museum/sites/default/files/ressources/files/UNESCO_Basic_Actions_Sales_Internet.pdf.

Van den Eynden, Veerle, Louise Corti, Matthew Woollard, Libby Bishop, and Laurence Horton. “Managing and Sharing Data: Best Practices for Researchers.” *University of Essex*. Essex: UK Data Archive, 2011. https://repository.essex.ac.uk/2156/1/managingsharing.pdf.

Wartenberg, Ute, and Barbora Dmitričenko. “Plenitudinous: An Analysis of Ancient Coin Sales on EBay.” In *Antiquities Smuggling in the Real and Virtual World*, edited by Layla Hashemi and Louise Shelley, 193–217. New York: Routledge, 2022.

لمعرفة المزيد عن شركة تراث تِك، تفضل
بزيارة موقعنا الإلكتروني:

www.turaath.tech

@turaathtech

TURAATHTECH